2024

الأمم المتحدة في اليمن

تقرير فريق الأمم المتحدة القُطري

الأمم المتحدة
اليمن

©UNICEF

جدول المحتويات

خارطة أنشطة وكالات الأمم المتحدة في اليمن: التنفيذ بحسب المحافظة 3

مقدمة 4

الفصل الأول: التحولات الاستراتيجية والديناميكيات الإقليمية: التطورات الرئيسية التي تشكل المستقبل 6

1.1 الاتجاهات الناشئة والتحديات والفرص المتاحة للتنمية 8

1.2 تشكيل دعم الأمم المتحدة: الرؤى والآثار الاستراتيجية 9

1.3 المشاركون الرئيسيون في التنمية المستدامة - نهج الأمم المتحدة في اليمن 10

الفصل الثاني: تعزيز التنمية المستدامة: تأثير فريق الأمم المتحدة القطري من خلال إطار عمل التعاون 15

2.1 مراجعة عام 2024: الإنجازات الرئيسية لإطار عمل التعاون 16

2.2 تحقيق الأثر: التقدم المحرز في تحقيق أهداف ونتائج إطار عمل التعاون 17

2.2.1 النتيجة الأولى: زيادة الأمن الغذائي وتحسين خيارات كسب العيش وخلق فرص العمل 18

2.2.2 النتيجة الثانية: الحفاظ على نظم التنمية الوطنية والمحلية الشاملة والفعالة وذات الكفاءة وتعزيزها 26

2.2.3 النتيجة الثالثة: دفع عجلة التحول الهيكلي الاقتصادي الشامل. 32

2.2.4 النتيجة الرابعة: بناء الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية والإدماج للجميع 38

2.3 حشد الشراكات والتمويل من أجل تحقيق أجندة 2030 46

2.4 تعزيز التآزر: النهج التعاوني للأمم المتحدة لتحقيق تأثير أكبر 47

2.5 الرؤى والأفكار الرئيسية: الدروس المستفادة لتحقيق التأثير المستقبلي 50

2.6 الصورة المالية العامة وتخصيص الموارد 53

الفصل الثالث: الانطلاق نحو المستقبل 56

3.1 تشكيل المستقبل: السياق والأولويات الناشئة 57

3.2 الإدارة الاستراتيجية للمخاطر والتخفيف الاستباقي لها 60

3.3 التكيف من أجل تحقيق الأثر: التحولات والاتجاهات الاستراتيجية للأمم المتحدة 62

3.4 الأداء بشكل مختلف - معالجة التحديات البارزة 62

3.5 قيادة التغيير: استراتيجية تعبئة الموارد لتحقيق التأثير المستدام 63

3.5.1 التعامل مع التحديات المالية: استراتيجيات التغلب على القيود 63

خارطة أنشطة وكالات الأمم المتحدة في اليمن: التنفيذ بحسب المحافظة

مقدمة المنسق المقيم في اليمن

يظل صمود الشعب اليمني في مواجهة التحديات المتواصلة مصدر إلهام لالتزامنا الجماعي بالسلام والاستقرار والتنمية المستدامة. ولا يزال اليمنيون - رغم استمرار الصراع والانقسام السياسي والأزمات الإنسانية - ثابتين في تطلعاتهم نحو مستقبل أفضل. تتطلب هذه التعقيدات المزيد من الدعم الإنساني، وتقديم الحلول المتكاملة طويلة الأمد لتحقيق التعافي المبكر والتنمية، والتي تعمل على معالجة الأسباب الجذرية لحالة عدم الاستقرار.

على مدار العام الماضي، عمل فريق الأمم المتحدة القطري في اليمن وشركاؤه بلا كلل لتقديم الدعم التنموي الذي يحتاجه الشعب اليمني بشكل مُلح. وقد ساهمنا معاً في انجاز تحسينات هامة في مجال الخدمات العامة. شملت تلك التحسينات توسيع نطاق الوصول إلى الرعاية الصحية، وتحسين البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، ودعم سبل العيش، لا سيما بين الفئات الأكثر ضعفاً. وما كان لهذه الإنجازات أن ترى النور إلا بفضل الالتزام الراسخ من الزملاء المتفانين في الأمم المتحدة، والشركاء، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والدعم السخي من الجهات المانحة.

ومع ذلك، ورغم هذه التطورات، لا تزال البيئة التي نعمل فيها معقدة ومليئة بالتحديات. إننا نواصل حملات المناصرة من أجل إطلاق سراح زملائنا المعتقلين، الذين خدموا الشعب اليمني بإخلاص ومهنية. إن ضمان سلامة وحرية العاملين في المجالين الإنساني والتنموي ليس مجرد مسألة مبدأ، بل هو شرط أساسي لتقديم المساعدة الفعّالة لجميع المجتمعات المحتاجة.

من الأمور المثيرة للقلق أيضاً ما حصل مؤخراً من انخفاض في إجمالي التمويل. ففي الوقت الذي لا تزال فيه الاحتياجات الإنسانية شديدة، فإنه لا يمكن المبالغة في أهمية الاستثمارات التنموية المستدامة وطويلة الأجل. ولا سبيل لمعالجة الأسباب الجذرية لحالة الضعف وتمهيد الطريق للاستقرار الدائم إلا بتعزيز المؤسسات اليمنية والقدرات المحلية. تستدعي هذه اللحظة مواصلة الجهود: يجب أن نحافظ على الأمل، بالتركيز على التدخلات التي تبني القدرة على الصمود، وتحفز الانتعاش الاقتصادي، وتخلق مستقبلاً أكثر إشراقاً لجميع اليمنيين.

أغتنم هذه الفرصة ليس فقط لأشكر، بل أيضاً لأناشد شركاءنا الدوليين والمانحين والأصدقاء لمواصلة دعمهم القيّم. كل مساهمة - مهما كان حجمها - تحمل في طياتها وعداً بتغيير حياة فرد، أو أسرة، أو حتى مجتمع بأكمله. ودعونا - في مواجهة التحديات الهائلة - نؤكد مجدداً مسؤوليتنا المشتركة في الاستثمار في تنمية اليمن والوقوف إلى جانب الشعب اليمني الذي يتطلع إلى غد ينعم بالسلام والازدهار.

جوليان هارنيس

المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية
المسؤول المعين

إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة

الوكالات المنفذة

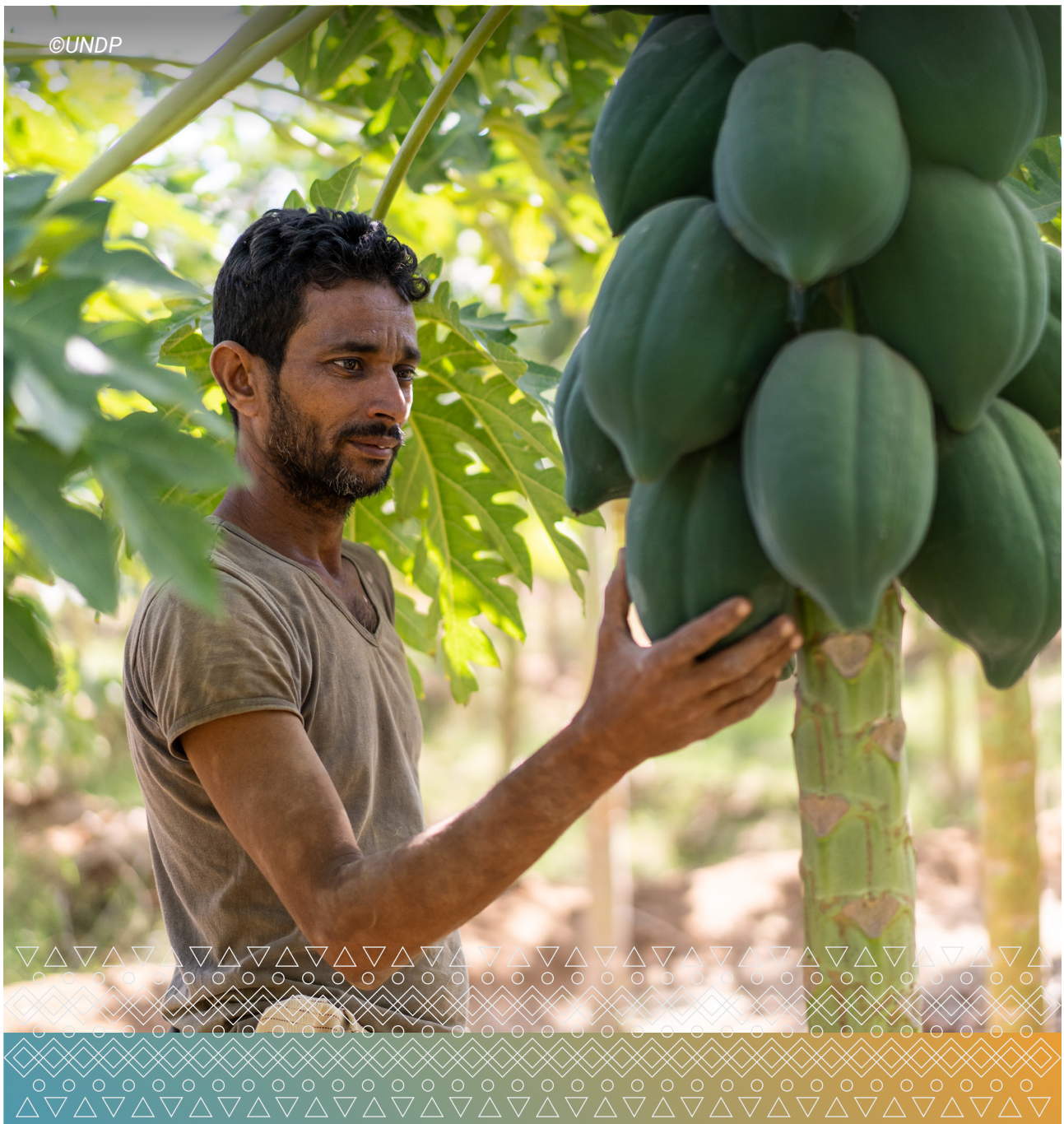

01 الفصل الأول

التحولات الاستراتيجية والديناميكيات الإقليمية: التطورات الرئيسية التي تشكل المستقبل

لا تزال الأزمة اليمنية التي طال أمدها، والتي دخلت حالياً عامها التاسع، تقوّض النسيج الاجتماعي وآفاق التنمية في البلاد. وتهدد الديناميكيات الإقليمية، لا سيما الصراع في غزة، الآمال الهشة في السلام. كما تزيد التحديات التشغيلية، بما في ذلك المخاوف الأمنية والقيود التي تفرضها سلطة الأمر الواقع، من تعقيد الوضع.

يعاني الشعب اليمني - الذي يرزح تحت وطأة الضغوط الناجمة عن الصراع والانهيار الاقتصادي والكوارث المناخية وتدهور الخدمات العامة - من حالة ضعف متزايدة. في عام 2024، يحتاج أكثر من 21.6 مليون شخص - أي أكثر من ثلثي السكان - إلى المساعدة الإنسانية والحماية. تؤثر هذه الأزمة بشكل غير متناسب على النساء والأطفال والنازحين داخلياً والمجتمعات المهمشة، مما يعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الطموح الأساسي المتمثل في "عدم ترك أحد خلف الركب". تتطلب معالجة هذا الوضع استدامة العمل الإنساني وتقديم الحلول التنموية المبتكرة التي تعزز القدرة على الصمود.

1.1 الاتجاهات الناشئة والتحديات والفرص المتاحة للتنمية

التدهور الاقتصادي

تتفاقم الأزمة في اليمن مع نقص السيولة وانخفاض قيمة العملة وارتفاع التكاليف.

بلغ التضخم

↑40–50% في عام **2023**

من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بمقدار

0.5% في عام **2024**.

يعتمد التعافي على تحقيق السلام المستدام.

الأزمة الإنسانية والنزوح

في عام 2024, **531,000**

نازح جديد، وذلك في الغالب بسبب الكوارث المناخية، إضافة إلى

4.5 مليون

نازح داخلياً

(**80%** من النساء والأطفال).

تعطي الاستجابة متعددة المجموعات القطاعية الأولوية للحماية والتنسيق والرصد.

التعرض للتغيرات المناخية

يواجه اليمن كوارث مناخية متفاقمة تؤثر على المجتمعات المهمشة. وهناك حاجة ماسة للتكيف (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة). كما يواجه المهاجرون تزايداً في مخاطر العنف والاتجار بالبشر. وتتفاقم مشكلة ندرة المياه بسبب استنزاف المياه الجوفية، مما يتطلب تخطيطاً دقيقاً للبنية التحتية.

الأزمة الصحية

لا يزال وضع سوء التغذية وتفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها مستمراً. تواجه النساء والفتيات مخاطر متزايدة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتعاني من محدودية الخدمات. تركز جهود الأمم المتحدة على الصحة الإنجابية، والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتمكين، ولكن لا تزال هناك الكثير من الفجوات (الهدفان 3 و5 من أهداف التنمية المستدامة)

الفقر والحرمان

يعيش **80%** من اليمنيين تحت خط الفقر، ويؤثر الفقر متعدد الأبعاد

على **50%** من الأسر، وخاصة في المناطق الريفية. يجب معالجة حالة الضعف الهيكلية (الهدفان 1 و 4 من أهداف التنمية المستدامة)

التحديات التشغيلية

تعيق المخاطر الأمنية والعوائق البيروقراطية وتعقيدات الحوكمة عملية تقديم المساعدات. كما يعيق ازدواج السلطات مسألة الوصول، وتهدد التوترات الجيوسياسية الموظفين. لذا، يعدّ تعزيز التنسيق وتسهيل الوصول أمراً بالغ الأهمية.

1.2 تشكيل دعم الأمم المتحدة: الرؤى والآثار الاستراتيجية

إن السياق المعقد في اليمن له آثار بالغة على الدعم التنموي للأمم المتحدة. يواصل فريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2022-2025)، وهو عبارة عن استراتيجية مصممة خصيصاً لمعالجة التحديات الاستثنائية التي يواجهها اليمن. ولتعزيز أثر التدخلات واستدامتها، قامت الأمم المتحدة بإنشاء تعاون أساسي مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، مما يضمن حدوث استجابات فعالة ومنسقة.

تكييف دعم الأمم المتحدة مع احتياجات اليمن المتغيرة

اعتمدت الأمم المتحدة - استجابةً للصراع الدائر والأزمة الاقتصادية والصدمات المناخية - نهجاً مرناً وقابلاً للتكيف يوازن بين الاحتياجات الإنسانية العاجلة والأهداف التنموية طويلة الأجل. ويشمل ذلك تعزيز مبادرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك انطلاقاً من إدراك العبء غير المتناسب الذي ألقته الأزمة على النساء والفتيات. ومن خلال دمج المساعدات الإنسانية مع جهود بناء القدرة على الصمود، تهدف الأمم المتحدة إلى توفير الحلول المستدامة التي تعالج التحديات العاجلة والهيكلية على حد سواء.

الدعم الشامل والمتكامل

نظراً لتأثر اليمن بتغيرات المناخ والصدمات الاقتصادية والهشاشة الهيكلية طويلة الأمد، تظل الأمم المتحدة ملتزمة بإطار دعم شامل ومتكامل. يركز هذا النهج على تعزيز سبل العيش المستدامة، وتشجيع الزراعة المراعية للمناخ، وتوسيع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، تواصل الأمم المتحدة معالجة الأسباب الجذرية لحالة عدم الاستقرار من خلال التدخلات في بناء السلام، والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية الشاملة، مع تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية. إضافةً إلى ذلك، تؤكد الأمم المتحدة على أهمية حرية التعبير وحماية الصحفيين، مدركةً دورهم الحاسم في تعزيز الشفافية والمساءلة.

تعزيز الشراكات لتعظيم الأثر

تتطلب التنمية المستدامة في اليمن تأسيس الشراكات القوية والشاملة والقائمة على أسس محلية. تعمل الأمم المتحدة على تعزيز تعاونها مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز فعالية تدخلاتها واستدامتها. وينصب التركيز بشكل خاص على دعم المنظمات التي تقودها نساء ومجموعات الشباب، وتمكينها من المشاركة في عمليات بناء السلام والتنمية. تضمن هذه الشراكات أن يكون دعم الأمم المتحدة ليس مرتبطاً بالسياق فحسب، بل أيضاً مملوكاً محلياً وموجهاً باحتياجات الشعب اليمني.

1.3 المشاركون الرئيسيون في التنمية المستدامة - نهج الأمم المتحدة في اليمن

لا يزال الوضع في اليمن حرجاً، في ظل وجود تحديات متعددة تعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولمعالجة هذه التعقيدات بشكل فعال، تلتزم الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركائها، بتقديم دعم شامل للشعب اليمني. ويشمل ذلك تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز السلام والاستقرار.

في عام 2024، عززت الأمم المتحدة تعاونها مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الكيانات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والهيئات الحكومية. تلعب هذه الشراكات دوراً محورياً في تقديم الدعم الأساسي للجهود الإنسانية والتنموية وجهود بناء السلام، من خلال نهج منسق يضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

الشركاء الاستراتيجيون

إلى جانب الاسهامات المالية، تستفيد الأمم المتحدة من الشراكات الاستراتيجية في تعزيز فعالية برامجها. على سبيل المثال، يقدم البنك الدولي الدعم المالي والخبرة الفنية، الأمر الذي يثري التقييمات الاقتصادية ويساهم في تصميم المشاريع التي تركز على التعافي الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. كما تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة - بالتعاون مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ووكالات الأمم المتحدة الأخرى – على تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وتلعب الوكالات المتخصصة دوراً محورياً في الفريق القطري للأمم المتحدة:

كما أن للمنظمات غير الحكومية المحلية دور بالغ الأهمية، إذ تضمن ملكية المجتمع المحلي وتنفيذ البرامج بما يتناسب مع الثقافة المحلية. ويتجلى هذا بوضوح في عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع السلطات اليمنية، بما في ذلك إعادة تفعيل نظام تحديد وضع اللاجئ في صنعاء وتدريب موظفي مصلحة الهجرة والجوازات والجنسيةعلى حماية اللاجئين والحلول الدائمة. تمكّن هذه التعاونات الأمم المتحدة من الاستفادة من طيف واسع من المعارف والمهارات والشبكات، مما يعزز من نطاق مبادراتها وتأثيرها.

الشركاء الحكوميون

تتعاون الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المؤسسات الحكومية لمواءمة جهود التنمية مع الأولويات الوطنية والأهداف الأوسع نطاقاً لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. يركز هذا التعاون على تنسيق البرامج المشتركة، وبناء القدرات المؤسسية، وتطوير السياسات، ومراقبة التقدم المحرز. تشمل مجالات التعاون الرئيسية تعزيز الحوكمة وسيادة القانون، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل وفرص العمل، وتحسين القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة. تتعاون الأمم المتحدة مع العديد من الجهات الحكومية، بما في ذلك:

- وزارة الزراعة والري والثروة السمكية
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الخارجية
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتدريب المهني
- وزارة الإدارة المحلية والتنمية الريفية
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- وزارة الصحة العامة والسكان
- وزارة المياه والبيئة
- الجهاز المركزي للإحصاء – في دعم جمع البيانات وتحليلها.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

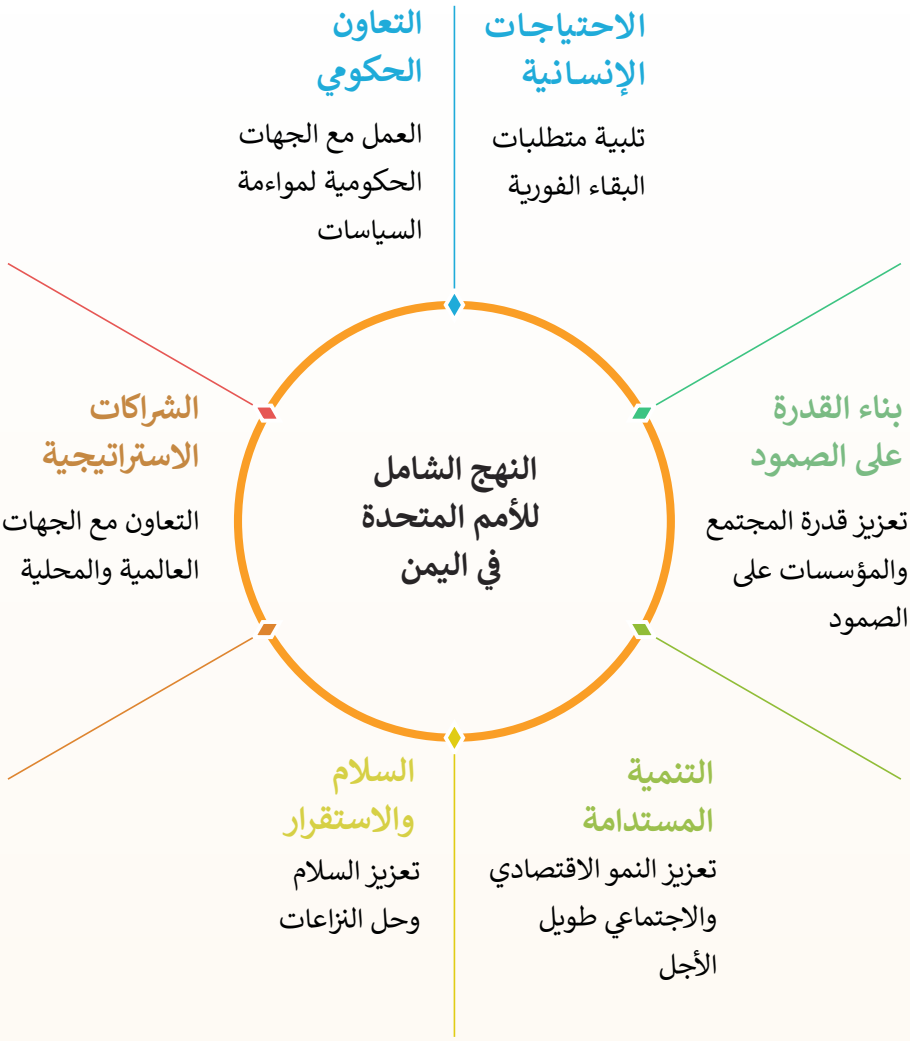

على سبيل المثال، تدعم بعض الوكالات مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان الحكومة في تقديم خدمات مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك وضع إجراءات تشغيلية موحدة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وبناء قدرات المؤسسات الحكومية. كما تعمل الأمم المتحدة مع وزارة الداخلية وهيئة الهجرة والجوازات والجنسية لتعزيز إدارة الحدود من خلال بعض المبادرات مثل برنامج التأشيرة الإلكترونية في مطار عدن.

تعمل الأمم المتحدة أيضاً مع الوحدة التنفيذية للنازحين داخلياً لتسهيل جهود الاستجابة للنزوح، وإدارة المساعدات الإنسانية في جميع مواقع النزوح. كما تتعاون الأمم المتحدة مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لدعم مصفوفة تتبع النزوح، حيث تساعد في جمع البيانات وتحليلها لرصد تحركات السكان والاحتياجات الإنسانية. كما تعمل الأمم المتحدة مع السلطات المحلية لتوسيع نطاق وصول النازحين والمهاجرين إلى الرعاية الصحية، من خلال تقديم استشارات الرعاية الصحية الأولية ونشر فرق طبية متنقلة. تعمل هذه الشراكات على ضمان الملكية الوطنية لمبادرات التنمية وتعزيز الاستدامة.

الشركاء الماليون

لم يكن للأمم المتحدة أن تلعب دورها الهام في اليمن لولا الدعم السخي الذي تتلقاه من شركائها الماليين. في عام 2024، لعبت المساهمات التي تجاوزت 770 مليون دولار أمريكي دوراً حاسماً في معالجة الأزمات في قطاعي الخدمات الاجتماعية والحماية، بما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية لإطار عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة.

$770 مليون دولار

تشمل قائمة المساهمين الماليين الرئيسيين ما يلي:

- مكتب المساعدات الإنسانية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
- كندا
- سفارة مملكة هولندا
- الاتحاد الأوروبي
- وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية
- فرنسا
- التحالف العالمي للقاحات والتحصين
- صندوق المناخ الأخضر
- مرفق البيئة العالمية
- ألمانيا (بما في ذلك بنك التنمية الألماني)
- الشراكة العالمية من أجل التعليم
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- اليابان
- الكويت
- صندوق مكافحة الأوبئة
- قطر الخيرية
- صندوق قطر للتنمية
- المملكة العربية السعودية (بما في ذلك البرنامج السعودي للتنمية وإعادة الإعمار في اليمن ومركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية)
- كوريا الجنوبية
- السويد
- البنك الدولي

تعمل هذه المساهمات المالية على دعم الخدمات الأساسية للفئات السكانية الأكثر ضعفاً، وتعزيز المبادرات الحاسمة، بما في ذلك سلام المرأة وأمنها، وصحة الأم والطفل، والتعافي الاقتصادي.

الالتزام بتنسيق العمل

في ظل التحديات المستمرة التي يواجهها اليمن، يظل فريق الأمم المتحدة القطري ملتزماً باتباع نهج منسق ومتعدد الأطراف، يلبي الاحتياجات الإنسانية العاجلة، ويعمل على تعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل وتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، وتعزيز الشراكات، وضمان المشاركة الشاملة، تسعى الأمم المتحدة جاهدةً إلى تعزيز السلام والاستقرار دون ترك أي أحد يتخلف عن الركب.

02 الفصل الثاني:

تعزيز التنمية المستدامة: تأثير فريق الأمم المتحدة القطري من خلال إطار عمل التعاون

2.1 مراجعة عام 2024: الإنجازات الرئيسية لإطار عمل التعاون

في عام 2024، أحرزت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في إطار عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، من خلال تكييف خطة العمل المشتركة لمعالجة الاحتياجات الضرورية في مجالات الأمن الغذائي، وسبل العيش، والصحة، والتعليم، والاستدامة البيئية.

الاتجاهات والنتائج الرئيسية

أدت جهود الأمم المتحدة في تخفيف المخاطر التي تم تسليط الضوء عليها في التحليل القطري المشترك، إلى التحسينات في الأمن الغذائي، والحصول على الرعاية الصحية، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. وقد أثبت التعاون بين الوكالات أهميته في دفع هذه التغييرات الإيجابية.

الاستجابة للتحديات الناشئة

استجابة للأحداث غير المتوقعة مثل تفشي وباء الكوليرا في عام 2024 والكوارث الطبيعية المستمرة، قامت الأمم المتحدة بتوسيع نطاق الإغاثة الطارئة، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، ودعم قدرة المجتمعات على الصمود، مما ساعد في إرساء الأساس للتعافي على المدى الطويل.

المواءمة مع الأهداف العالمية

عززت الأمم المتحدة شراكاتها مع الجهات المانحة الدولية والحكومات المحلية والمجتمع المدني، الأمر الذي عمل على مواءمة تعافي اليمن مع أهداف العمل المناخي العالمي وأجندة التنمية المستدامة. وقد شملت مجالات التركيز الرئيسية دمج المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب في جميع المبادرات.

المبادئ التوجيهية

ظلت الأمم المتحدة ملتزمة بالمبادئ التوجيهية لإطار عمل التعاون، مما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتعزيز الملكية الوطنية. وقد ركزت الجهود على تعزيز الحكم المحلي، وتمكين المرأة في بناء السلام، ودعم المجتمعات المهمشة.

ملاحظات بشأن "عدم ترك أحد خلف الركب"

استرشدت جميع المبادرات بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، مع التركيز على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء والشباب والنازحون والمهاجرون (اللاجئون وطالبو اللجوء)، أو المتنقلون والمجتمعات المهمشة. وقد ضمن الدعم الموجَّه، بما في ذلك الوجود الرقمي، حصول الفئات الأقل تمثيلاً على الدعم اللازم للتغلب على عوائق المشاركة والتنمية.

2.2 تحقيق الأثر: التقدم المحرز في تحقيق أهداف ونتائج إطار عمل التعاون

واصلت الأمم المتحدة دورها الحيوي في اليمن، حيث وازنت بين الإغاثة العاجلة والتعافي طويل الأمد. وقد ظل تركيز الأمم المتحدة الاستراتيجي منصباً على أربع أولويات مترابطة، تلبّي الاحتياجات الإنسانية العاجلة وترسي الأساس لمستقبلٍ مستقر ومزدهر.

الأمن الغذائي وسبل العيش

تم بذل الجهود اللازمة لتعزيز الإنتاج الزراعي، وتحسين فرص الحصول على الأغذية المفيدة، وتعزيز فرص توليد الدخل المستدام، وذلك لتمكين المجتمعات المحلية من تحمل الصدمات الاقتصادية.

الحوكمة الشاملة

عملت الأمم المتحدة على تحسين أنظمة التنمية الوطنية والمحلية، مع التركيز على الحوكمة المستجيبة والمسؤولة، وتعزيز المؤسسات من أجل خدمة النساء والشباب والفئات المهمشة.

التحول الاقتصادي

تم تصميم المبادرات بهدف خلق فرص العمل اللائقة، وتمكين المرأة، ودعم نمو المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ودفع عجلة النمو الاقتصادي الشامل والمرن.

الخدمات الاجتماعية والحماية

إن تعزيز الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي وشبكات الأمان الاجتماعي من شأنه أن يضمن حصول الفئات السكانية الضعيفة على الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى تعزيز السياسات الشاملة للحماية الاجتماعية على المدى الطويل.

تهدف الأمم المتحدة من خلال إعطاء الأولوية لهذه المجالات الاستراتيجية إلى تخفيف المعاناة الآنية وارساء الأساس لمستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً وعدالةً لليمن

2.2.1 النتيجة الأولى: زيادة الأمن الغذائي وتحسين خيارات كسب العيش وخلق فرص العمل

يونيسف
برنامج الموئل
اليونسكو
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
IOM المنظمة الدولية للهجرة
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة الصحة العالمية
برنامج الأغذية العالمي WFP
UNOPS
UNDP

الناتج 1: تعزيز التوافر والاستدامة والوصول الشامل إلى التغذية الجيدة والأمن الغذائي والبيئة وسبل العيش المرنة.

لقد أدت جهود الأمم المتحدة في إطار هذه النتيجة إلى تحسين وصول صغار المنتجين في جميع أنحاء البلاد إلى مدخلات الإنتاج والأصول والمهارات، بالإضافة إلى تعزيز البيئة التمكينية والتنظيمية من خلال بناء القدرات المؤسسية.

أدت تدخلات الأمم المتحدة إلى تحسين الأمن الغذائي وسبل العيش بشكل كبير في جميع أنحاء اليمن من خلال:

تمكين صغار المنتجين

توفير الوصول إلى مدخلات الإنتاج والأصول والمهارات، بالإضافة إلى تعزيز البيئة التمكينية من خلال بناء القدرات المؤسسية. وقد أدى ذلك إلى تحسين التغذية، وزيادة الدخل، وزيادة الاعتماد على الذات لـ 1.1 مليون أسرة (6.7 مليون شخص).

1.1
مليون أسرة

6.7
مليون شخص

تعزيز فرص العمل والدخل

لقد أدى العمل المؤقت بأجر، والتحويلات النقدية، والمنح إلى خلق فرص العمل وزيادة الدخل لـ 235 ألف أسرة (1.4 مليون شخص)، بالإضافة إلى تحسين إدارة البنية التحتية المجتمعية.

235,000
ألف أسرة

1.4
مليون شخص

تعزيز الوصول إلى الأسواق

كما أدى توسيع وتحسين البنية الأساسية للنقل والتجارة والسوق (الطرق ومواقع إنزال الأسماك والمختبرات) إلى تعزيز الوصول إلى الأسواق والخدمات الأساسية لـ 3.3 مليون شخص، مما عزز سلاسل القيمة والفرص الاقتصادية.

دعم الفئات السكانية الضعيفة من خلال تطوير البنية التحتية

أفادت مشاريع البنية التحتية بشكل مباشر 23,200 شخص، و180,000 شخص بشكل غير مباشر، من خلال تحسين الأمن المائي والحد من النزاعات المجتمعية.
كما وفرت أنشطة النقد مقابل العمل 491 فرصة عمل.

23,200
فرد

180,000
شخص

491
فرصة عمل

التخفيف من سوء التغذية

وصل برنامج علاج سوء التغذية الحاد المعتدل إلى 1.5 مليون شخص، مما أدى إلى تخفيف عبء سوء التغذية بين الأطفال والنساء والفتيات الحوامل والمرضعات.

سوء التغذية الحاد المعتدل
1.5
مليون شخص

المُخرَج 1.1: تعزيز الإنتاج الغذائي الفعال المراعي للنوع الاجتماعي، والتنويع، والتغذية، بما في ذلك للفئات السكانية الأكثر ضعفاً

إنتاج الغذاء وسبل العيش الريفية القادرة على الصمود

تم تعزيز قدرة 450,000 أسرة على إنتاج الغذاء من خلال توفير الأصول الزراعية والسمكية والحيوانية، بالإضافة إلى توفير المدخلات والتدريب. وقد أدى ذلك إلى زيادة توافر الغذاء لحوالي 3.2 مليون شخص.

450,000 أسرة

3.2 مليون شخص

ساهمت مشاريع البنية التحتية، مثل أنظمة المياه والري وإدارة الأراضي، في توفير فرص عمل مؤقتة بأجر لـ 27,377 عاملاً ماهراً وغير ماهر، وقد استفادت منها 28,000 أسرة. بالإضافة إلى ذلك، تم تدريب 1,500 من المرشدات الصحيات الشابات وتوظيفهن بعقود قصيرة الأجل، مما ساهم في رفاه المجتمع.

27,377 عاملاً ماهراً وغير ماهر

1,500 من المرشدات الصحيات الشابات

تمكن 7000 فرد من الأفراد المستضعفين (27% من الإناث و13.2% من النازحين داخليا) من الحصول على فرصة عمل مؤقتة من خلال برنامج النقد مقابل العمل وبرامج التعاقد المجتمعية، مما ساعد في دعم احتياجاتهم الأساسية وتحسين ظروف معيشتهم.

7,000 فرد مستضعف

27% من الإناث

13.2% من النازحين داخلي

قصة

في المناطق الريفية في اليمن، تبدو الحياة قاسية، وخاصةً بالنسبة للنساء. إن محدودية الموارد والفرص تجعل بدء مشروع تجاري أمراً شبه مستحيل. انتصار ، من سكان منطقة جبلية، واجهت هذا التحدي. شغوفة بالخياطة منذ صغرها، وحولت شغفها بالخياطة إلى مشروع مدر للدخل في قريتها (اقرأ المزيد)

استفادت 195,780 أسرة من المنح والتحويلات النقدية في 65 مديرية ضمن 15 محافظة، كما تلقى 7,500 فرد برامج تدريبية، واستفادت 200 أسرة من الأصول مثل حدائق المنازل من خلال برنامج "المساعدة الغذائية مقابل الأصول". كما تلقت 560 امرأة تدريباً على توليد الدخل والمهارات من خلال برنامج "المساعدة الغذائية مقابل التدريب"، وحصلت 1,900 شركة صغيرة ومتوسطة في قطاع مصايد الأسماك على المنح والمساعدة الفنية.

195,780 أسرة

65 مديرية

15 محافظة

فيديو

استجابةً لأزمة الأمن الغذائي المتفاقمة في اليمن، يقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع الاستجابة للأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود، بالتعاون مع بعض الشركاء الرئيسيين مثل برنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وبعض الجهات الوطنية المتعاونة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن ومشروع الأشغال العامة. شاهد كيف أحدثت هذه المبادرة فرقاً حقيقياً في جهود اليمن لتحقيق الأمن الغذائي.
(مشاهدة المزيد)

التغذية

منعت التدخلات التغذوية سوء التغذية لـ 109,900 طفل تتراوح أعمارهم بين 6-23 شهراً

و 121,400 امرأة معرضة للخطر، بمن فيهن الحوامل والمرضعات وأمهات الأطفال دون سن الخامسة أو الأطفال ذوي الإعاقة. واستهدفت هذه الجهود 42 منطقة تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

تم تقديم علاج سوء التغذية الحاد الوخيم وسوء التغذية الحاد المعتدل إلى 915,735 طفلاً و674,700 امرأة حامل ومرضعة من خلال 111 مركزاً للتغذية العلاجية و4,320 مرفقاً صحياً. بالإضافة إلى ذلك، تلقت 471,089 من الأمهات التوعية بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال والوقاية من سوء التغذية.

تم فحص محيط منتصف العضد لـ 4.8 مليون طفل دون سن الخامسة (بما في ذلك 2.4 مليون فتاة)، وحصل 1.8 مليون طفل على مكملات المغذيات الدقيقة.

915,735
طفل

674,700
امرأة حاملة

111
مركزاً للتغذية العلاجية

البنية التحتية، والخدمات الأساسية، وحماية الأراضي، والمياه للأغراض الإنتاجية

تم إنشاء خزانات مياه بسعة تزيد عن 85 ألف متر مكعب، وتم حماية 6500 هكتار من الأراضي الزراعية من خلال إعادة تأهيل 66 أصلاً من الأصول المجتمعية، وقد بلغ اجمالي المستفيدين أكثر من 154.515 أسرة.

تم تحسين الخدمات الأساسية من خلال نهج قائم على المناطق، حيث تم اعادة تأهيل 161,401 متر من شبكات المياه و97,533 متر من شبكات الصرف الصحي، وقد استفاد من ذلك أكثر من مليون شخص من سكان المناطق الحضرية. وصلت المبادرات كثيفة العمالة - مثل رصف 296,000 متر مربع من شوارع الأحياء بالحجارة، وإعادة تأهيل 4.3 كيلومتر من قنوات تصريف مياه الأمطار، وترميم 385 كيلومتراً من الطرق الحضرية والريفية - إلى 2.3 مليون شخص.

تم تركيب أنظمة الطاقة الشمسية في 471 مدرسة ومؤسسة صحية ومرفقاً للمياه والصرف الصحي، مما ولّد أكثر من 65,000 ميجاوات/ساعة. كما أعيد تأهيل أحد عشر مرفق صحي، ويجري حالياً إنشاء 14 مرفق آخر.

85,000
متر مكعب (خزانات مياه)

161,401متر
من شبكات المياه

97,533 متر
من شبكات الصرف الصحي

تركيب أنظمة
الطاقة الشمسية

بناء القدرات والمعلومات والتنسيق

تم تعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الأمراض النباتية والحيوانية وخدمات الإرشاد من خلال إعادة تأهيل وتجهيز 5 مراكز لمكافحة الجراد الصحراوي و4 عيادات بيطرية، وتدريب 577 موظف.

5
مراكز لمكافحة الجراد الصحراوي

تم تعزيز قدرة السلطات والمجتمعات المحلية في المناطق المعرضة للفيضانات على التأهب للكوارث والاستجابة لها، لا سيما في مواقع التراث العالمي في صنعاء وشبام حضرموت. وقد استفاد أكثر من 71,000 شخص من أدوات التأهب للكوارث، وأنظمة الإنذار المبكر، ومهارات إدارة المخاطر، الأمر الذي ساهم في تحسين التأهب للطوارئ والقدرة على الصمود.

تم تطبيق أنظمة الإنذار المبكر من الفيضانات في كلتا المدينتين، كما أنشئ نظام معلومات إدارة مخاطر الفيضانات، مما حسّن ممن عملية رصد المخاطر والاستجابة لها. وقد تلقى أكثر من 60 متخصصاً من مؤسسات إدارة الكوارث تدريباً على صيانة هذه الأنظمة.

ساهمت حملات التوعية المجتمعية - بما في ذلك البث الإذاعي الذي وصل إلى 2.1 مليون شخص، والمشاركات عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي وصلت إلى 2.8 مليون شخص - في تعزيز ثقافة الحد من مخاطر الكوارث.

استجابةً للأمطار الغزيرة التي هطلت خلال شهري يوليو وأغسطس 2024، تم توزيع 700 حقيبة طوارئ على المجتمعات المحلية في مدينة صنعاء القديمة ومدينة زبيد التاريخية، وهما موقعان مدرَجان على قائمة اليونسكو للتراث العالمي. كما تم انجاز أعمال الإصلاحات الطارئة لخمسة مبان تاريخية في مدينة صنعاء القديمة عام 2024، مما ساهم في ضمان استقرارها الهيكلي وحماية سبل عيش المجتمعات المحلية.

تم أيضاً تقديم الدعم لمراجعة خطة العمل الوطنية المتعددة القطاعات، والمشاركة في قيادة مجموعة التغذية، وتقديم التدريب لمقدمي الرعاية الصحية.

المُخرَج 1.2: تعزيز الآليات والسياسات والتشريعات الشاملة القائمة على الأدلة والمستجيبة للنوع الاجتماعي من أجل الإدارة البيئية المستدامة الحساسة للمناخ

إدارة التربة والمياه والحفاظ على التنوع البيولوجي: تُبن

ركزت التدخلات في مجال التكيف مع تغير المناخ وقابلية التأثر به في دلتا تُبن على بناء القدرة على الصمود وضمان الأمن المائي، بما في ذلك لسكان مدينة عدن. وقد شمل ذلك تقليل الاعتماد على مصادر المياه غير المستدامة من خلال تحسين كفاءة استخدام المياه، وحفظها، وجمعها، والحد من مخاطر الفيضانات، وتشجيع زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف والملوحة. وقد تم تعزيز قدرة الحكومة على تقييم قابلية التأثر بتغير المناخ وتنفيذ الدراسات المائية، من خلال تطوير أدوات لتقييم آثار تغير المناخ على قطاع المياه. كما تم تحديد بعض الحلول المحتملة مثل معالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة استخدام المياه الرمادية، وإعادة تغذية المياه الجوفية. وتم تدريب 112 من أصحاب المصلحة على تنفيذ تقييمات المناخ وتخطيط التكيف.

تغيير الحياة من خلال تقديم الحلول المستدامة

يقود البرنامج المشترك لتعزيز القدرة على الصمود في المناطق الريفية 3 (الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي والمدعوم من الاتحاد الأوروبي والسويد) تحولاً إيجابياً في حياة الناس من خلال تمكين النساء من توليد الدخل، وإعادة تأهيل الأصول المجتمعية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز فرص العمل من خلال تطوير المهارات. وهذا يمهد الطريق أمام توفير سبل العيش المستدامة وتحسين الأمن الغذائي.

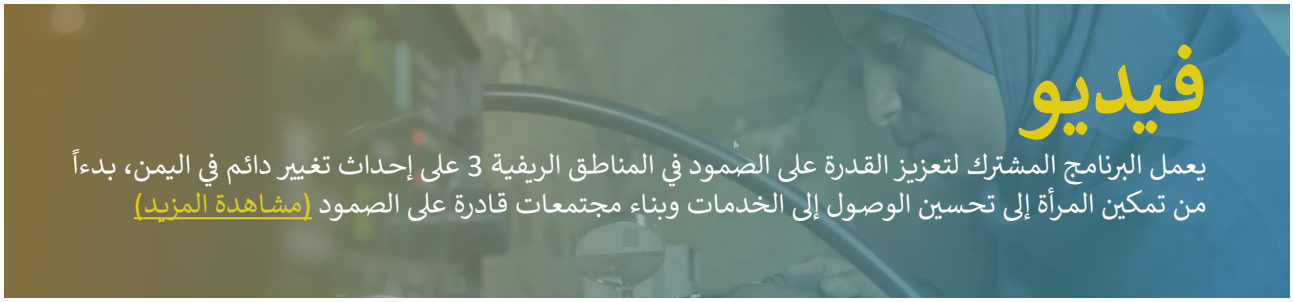

تعزيز المرونة البيئية في أرخبيل سقطرى

في أرخبيل سقطرى، المدرج على قائمة اليونسكو للتراث العالمي، تم تعزيز المرونة البيئية من خلال تقييمات المخاطر وخطط العمل التي تم التواصل بشأنها مع السلطات المحلية. وقد شملت التدخلات الرئيسية شراء معدات الاستجابة للانسكابات النفطية، وإجراء التدريبات العملية المتقدمة، وتطوير الحساسية البيئية والخرائط الاجتماعية والاقتصادية، وصياغة خطط الطوارئ المتعلقة بالانسكابات النفطية. ساعدت برامج بناء القدرات في مجال الاستجابة للانسكابات النفطية وممارسات السياحة المستدامة الجهات المعنية على تنفيذ الاستراتيجيات التي تعمل على حماية التنوع البيولوجي والتراث الثقافي. بالإضافة إلى ذلك، تم تحسين ادارة المياه من خلال إنشاء جمعيات مستخدمي المياه، وتدريب 290 من أعضائها، ومواصلة مشاريع الهندسة المدنية الجارية التي تهدف إلى إعادة تأهيل البنية التحتية.

تعزيز القدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، والوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

يجري تنفيذ تدابير التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره من أجل تعزيز القدرة على الصمود في مجالات الأمن الغذائي، وإدارة المياه، والحد من مخاطر الكوارث. ويشمل ذلك:

- نشر أنظمة الطاقة الشمسية لتعزيز الوصول إلى الطاقة الموثوقة للبنية التحتية الحيوية، وخاصة شبكات إمدادات المياه.
- تعزيز تقنيات الري الموفرة للمياه لتحسين الإنتاجية الزراعية في مواجهة ندرة المياه المتزايدة.
- إنشاء البنية التحتية للحماية من الفيضانات وتنفيذ حملات التوعية المجتمعية للحد من مخاطر الكوارث.
- توسيع نطاق الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك توسيع شبكة رئيسية لإمدادات المياه يستفيد منها 120 ألف شخص. تضمن حلول الصرف الصحي الطارئة وإعادة تأهيل البنية التحتية الوصول إلى مياه شرب آمنة على المدى الطويل.

تعزيز القدرات الوطنية في مجال الأمن الغذائي والتغذية

تم تعزيز القدرة الوطنية على مراقبة الأمن الغذائي والتغذية من خلال تقديم الدعم للأمانات الفنية الرئيسية والوحدات على مستوى المحافظات. كما تم تحديث الاستراتيجيات وأنظمة الاستجابة لتحسين تنسيق العمل والتأهب. ويجري دعم عملية صنع القرار في قطاعي الزراعة والأمن الغذائي من خلال استخدام الأدوات المتطورة وخطط التأهب.

تعزيز العمل المناخي في اليمن من خلال تحسين اعداد التقارير

تدعم الأمم المتحدة اليمن في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالإبلاغ عن التغيرات المناخية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك من خلال إعداد البلاغ الوطني الرابع، وتقرير التحديث الثاني لفترة السنتين. وسيشمل ذلك: أ) تقييم انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى الوطني، ب) تحديد مواطن الضعف المناخية من أجل تصميم التكيف المستهدف، ج) وضع استراتيجيات التخفيف والتكيف لتعزيز القدرة على الصمود. وفي عام 2024، حصل المشروع على الموافقة على خطة تنفيذه وميزانيته. وتعد هذه الخطوات بالغة الأهمية لليمن في مواجهة تغير المناخ والمساهمة في العمل العالمي.

تحسين أنظمة صحة النبات والحيوان

يتم تقديم الدعم من أجل تعزيز أنظمة الصحة النباتية والحيوانية، وعمليات اعتماد البذور، وتسهيل التجارة. وقد تم وضع استراتيجية شاملة وخطة استثمارية للصحة الحيوانية لإرشاد التحسينات المستقبلية في هذه القطاعات الحيوية.

دمج اعتبارات تغير المناخ في السلامة الصحية والغذائية

تعمل مبادرات بناء القدرات على تزويد العاملين في مجال الصحة بالمعارف والمهارات اللازمة لمواجهة تغير المناخ وإدارة النفايات الطبية بفعالية. ويجري تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة في المرافق الصحية للحد من انبعاثات الكربون وتعزيز الاستدامة. وقد أجري تقييم شامل لحالة سلامة الغذاء، ويجري وضع خطة لمعالجة القضايا التي تم تحديدها.

الدعم في مجال المياه والصرف الصحي

تم دعم وزارة المياه والبيئة في تحديث الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه، مع التركيز على آثار تغير المناخ على موارد المياه. سيؤدي هذا التحديث إلى تطوير استراتيجية وطنية منقّحة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، تتضمن استراتيجية فرعية مخصصة للتكيف مع تغير المناخ. إن استكمال الاستراتيجية الوطنية للتخلص التدريجي من الوقود، والتي تتضمن خطة تشغيلية محددة التكاليف لمؤسسات المياه والصرف الصحي المحلية، يعزز استخدام الطاقة المتجددة، ويقلل من فاقد المياه، ويحسّن كفاءة استخدام الطاقة في الأنظمة القائمة.

2.2.2 النتيجة الثانية: الحفاظ على نظم التنمية الوطنية والمحلية الشاملة والفعالة وذات الكفاءة وتعزيزها

الناتج 2: تعزيز الخبرة القائمة على الحقوق في خدمات الحوكمة وسيادة القانون وأصحاب المصلحة في الخطوط الأمامية

اجمالي النفقات $44,480,100

في عام 2024، واصلت الأمم المتحدة في اليمن العمل في بيئة معقدة ومليئة بالتحديات، وسعت جاهدةً لتعزيز الحوكمة القائمة على الحقوق وسيادة القانون. ركزت جهودنا الجماعية على تمكين المؤسسات المحلية، وتعزيز قدرات أنظمة العدالة، وضمان حصول الفئات الضعيفة، وخاصة النساء والشباب والفئات المهمشة، على العدالة والحماية بشكل أفضل. واسترشاداً بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، فقد حرصنا على أن يظل الشمول والإنصاف في صميم كل مبادرة.

في إطار هذا الجهد، تعمل الأمم المتحدة على تعزيز قدرة اليمن على إدارة السفر الدولي بطريقة تحترم الحقوق. وقد شمل ذلك بناء القدرات الفنية والبشرية للحكومة اليمنية لمعالجة التأشيرات في إطار قائم على الحقوق. ركزت الأنشطة على دمج نظام التأشيرات الإلكترونية مع قواعد بيانات الهجرة الحالية في مطار عدن، وتوفير التدريب العملي لموظفي الحدود، ووضع إجراءات تشغيل موحدة قائمة على حماية البيانات وحقوق المهاجرين. تسهم هذه الجهود في الحد من مخاطر الاستغلال، وتعزيز المساءلة، وتقوية المؤسسات المعنية بسيادة القانون في اليمن في إدارة السفر الدولي.

المُخرَج 2.1: دعم قدرة أنظمة ومؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية على تقديم عدالة سهلة المنال ومنصفة وفعالة من أجل سيادة القانون للجميع

تعزيز أسس نظام العدالة

تدرك الأمم المتحدة أن وجود نظام عدالة قوي ومنصف هو أمر أساسي لمجتمع يحترم الحقوق. ولتحقيق هذه الغاية، استثمرت الأمم المتحدة في تعزيز قدرة أنظمة العدالة الرسمية وغير الرسمية على توفير عدالة منصفة وفعالة، مع التركيز الشديد على المساواة بين الجنسين. وقد شمل ذلك تدريب الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال العدالة - القضاة والمحامون وضباط الشرطة والوسطاء المجتمعيين - على مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، وإجراءات العدالة المراعية للأطفال، والحاجة الماسة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له.

277
من العاملين في مجال العدالة

ونتيجةً لذلك، تم تدريب 277 من العاملين في مجال العدالة على إجراءات العدالة المراعية للأطفال، مما أدى إلى تحسين التعامل مع قضايا الأطفال المخالفين للقانون. كما امتدت الجهود إلى تمكين الشباب من خلال توفير الموارد والدعم الفني لتحسين البنية التحتية للعدالة، بما في ذلك المحاكم ومراكز الشرطة والسجون، بما يضمن تلبية هذه المؤسسات لاحتياجات جميع الفئات السكانية، وخاصة الشباب.

إزالة العوائق أمام العدالة

إدراكاً منها بأن الوصول إلى العدالة يمثل عائقاً كبيراً أمام الفئات المستضعفة، اتخذت الأمم المتحدة تدابير فعّالة لإزالة هذه العوائق. ويشمل ذلك توفير المساعدة القانونية، وإطلاق حملات التوعية، ودعم آليات حلّ النزاعات المجتمعية التي تتلاءم مع الثقافات المختلفة ويسهل الوصول إليها. فعلى سبيل المثال، أدى دعم لجان الوساطة المجتمعية في عدن إلى إطلاق سراح 138 محتجزاً احتياطياً على ذمة قضايا جنائية بسيطة، مما يظهر فعالية الحلول البديلة لحلّ النزاعات.

138
محتجزاً احتياطياً على ذمة قضايا جنائية بسيطة

لضمان وصول الجميع إلى العدالة، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، دعمت الأمم المتحدة أيضاً إنشاء مراكز للمساعدة القانونية ومحاكم متنقلة للوصول إلى المجتمعات النائية والمحرومة، بما يتماشى مع الالتزام بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب". بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني لتمكينها من تقديم المساعدة القانونية الأساسية والدفاع عن الفئات المهمشة.

وإدراكاً لأهمية الوعي القانوني، وخاصة في سياق احتجاز المهاجرين، تم إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى رفع مستوى الوعي بين السكان المتضررين من الصراعات بشأن حقوقهم والتزاماتهم والانتصاف القانوني المتاح لهم.

تعاني الفئات المهمشة، بما في ذلك ربات الأسر، والنساء ذوات الإعاقة، والأقليات أو المجتمعات المهاجرة، من حالة ضعف وتمييز كبيرة، مما يعوق بشكل كبير وصولهن إلى الدعم القانوني والعدالة.

مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي

ظلّ التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي أولوية قصوى للأمم المتحدة. وقد تم انشاء محاكم ووحدات متخصصة في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل مراكز الشرطة لضمان التعامل مع هذه القضايا بالحساسية والخبرة اللازمتين. وفي الوقت نفسه، تم تدريب العاملين في مجال العدالة على قوانين وإجراءات العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما ساهم في تأهيلهم على مقاضاة الجناة وحماية الناجين بفعالية.

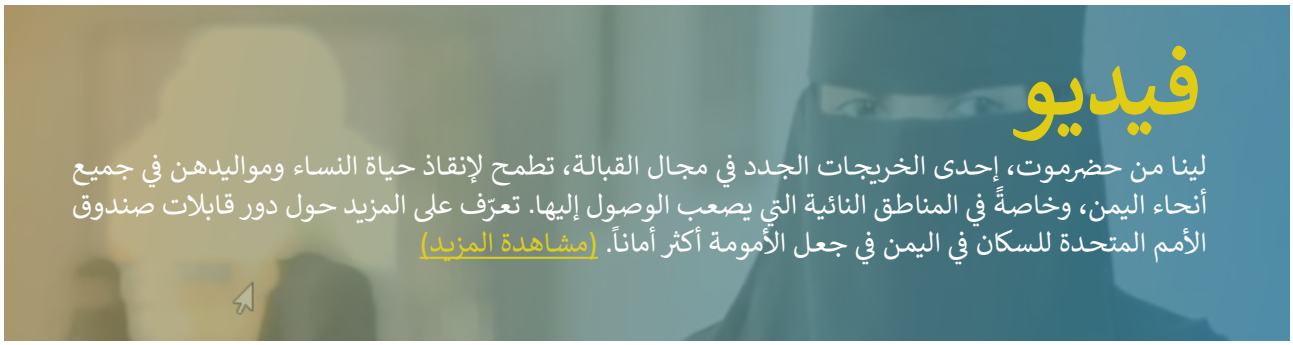

تم تقديم دعم شامل للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك التمثيل القانوني والدعم النفسي والاجتماعي وتأمين مأوى آمن، مما وفّر للناجيات الموارد اللازمة للتعافي وإعادة بناء حياتهن. وقد أثمر هذا النهج الشامل عن تقديم المساعدة القانونية لـ 157 ناجية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يعزز التزام الأمم المتحدة الراسخ بالمساواة بين الجنسين.

دعم حقوق المحتجزين وكرامتهم

ركزت الأمم المتحدة أيضاً على صون حقوق المحتجزين، وسعت جاهدةً لتحسين ظروف الاحتجاز وضمان حصولهم على المشورة القانونية والرعاية الطبية وإجراءات المحاكمة العادلة. ومن خلال دعم إنشاء آليات بديلة لتسوية النزاعات، ساهمت الأمم المتحدة في الحد من الحبس الاحتياطي وتخفيف الاكتظاظ في السجون.

ومن الأمثلة البارزة على هذا الجهد إنشاء حديقة زراعة مائية في سجن صنعاء المركزي، مما أدى إلى تعزيز الأمن الغذائي وتوفير ظروف مواتية لإعادة تأهيل 570 سجين. وقد عكست هذه المبادرة التزام الأمم المتحدة بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية حتى للأفراد الأكثر تهميشاً.

المُخرَج 2.2: تحسين قدرة المؤسسات والأنظمة دون الوطنية على الاستجابة لاحتياجات النساء والشباب والفئات السكانية الضعيفة والمهمشة

تمكين الحوكمة المحلية لتحقيق الشمولية

تلتزم الأمم المتحدة بتمكين المؤسسات دون الوطنية لتقديم الخدمات لمجتمعاتها بفعالية، مع التركيز بشكل كبير على المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب. يشمل ذلك تعزيز قدرات الحكومات المحلية والوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني على تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والشباب والفئات المهمشة. ويجري حالياً تنفيذ برامج تدريبية في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحوكمة الشاملة، إلى جانب تقديم المساعدة الفنية لوضع وتنفيذ السياسات والبرامج المستجيبة.

تضمنت إحدى المبادرات الرئيسية تدريب 800 امرأة من المهنيات في مجال سيادة القانون في عدن والمكلا، مما أدى إلى تعزيز قدراتهن في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومحو الأمية القانونية، وتنمية كادر من القادة القادرين على الدعوة إلى حقوق المرأة والفتيات.

تدريب
800
امرأة في مجال سيادة القانون

أنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان لجنة وطنية تضم 10 قضاة و38 أميناً قانونياً (28 في صنعاء، و20 في الحديدة) من وزارتي العدل والأوقاف. وقد عقدت اللجنة دورتين تدريبيتين للتوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي لـ 48 قاضياً وأميناً، تناولتا حقوق الطفل، ومبادئ مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، والنُّهج التي تركز على الناجين، وزواج الأطفال في الأوضاع الإنسانية. تقوم مجموعة فرعية من 16 أميناً مدرباً بالإبلاغ عن حالات الزواج المبكر عبر الخط الساخن للوزارة (الذي أطلق عام 2024) وإحالتها إلى اتحاد نساء اليمن. كما تنظم هذه المجموعة جلسات توعية في إطار البرنامج العالمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لإنهاء زواج الأطفال في اليمن.

وإدراكاً منها للتحديات التي يفرضها النزوح، تعمل الأمم المتحدة أيضاً على تعزيز الأمن وحماية الفئات المستضعفة ودعم الحلول المستدامة. ويشمل ذلك:

- تدريب قوات خفر السواحل اليمنية على عمليات البحث والإنقاذ في البحر، وتعزيز قدراتها على الاستجابة لحالات الطوارئ التي تشمل المهاجرين.
- توفير التدريب لمكافحة الاتجار بالبشر للمسؤولين (الشرطة والقضاة والمحامين) لمكافحة تهريب البشر واستغلالهم.
- الرصد الفعال لتهديدات الإخلاء التي تؤثر على النازحين داخليا ومعالجتها، والتوسط بين الأسر النازحة وملاك الأراضي، والمناصرة من أجل حقوق الفئات السكانية الضعيفة لتعزيز تعايش المجتمعات الشاملة والمسالمة (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)
- توسيع نطاق جمع البيانات وتحليلها من خلال مصفوفة تتبع النزوح لتشمل تقييمات الحلول الدائمة، وضمان أن تكون الجهود المبذولة لمعالجة النزوح الداخلي استراتيجية وتعاونية ومستدامة، ومتوائمة مع الأولويات الوطنية وأجندة 2030.

تعزيز عملية صنع القرار التشاركي

إدراكاً منها لأهمية المشاركة الفاعلة، عملت الأمم المتحدة على تشجيع إشراك النساء والشباب والفئات المهمشة في صنع القرار على المستوى دون الوطني. وقد شمل ذلك دعم إنشاء مجالس استشارية نسائية، ومنتديات شبابية، ومجموعات حقوق ذوي الإعاقة، مما أتاح لهم منابر للتعبير عن آرائهم وتعزيز إدماجهم.

بالإضافة إلى ذلك، تم رفع مستوى الوعي لمواجهة المواقف والممارسات التمييزية، وضمان قدرة هذه المجموعات على المشاركة الكاملة في الحكم، بما يتماشى مع مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب".

تعزيز تقديم الخدمات للفئات الأكثر ضعفاً

كان تحسين تقديم الخدمات للفئات الأكثر ضعفاً أولوية أخرى، حيث دعمت الأمم المتحدة تعزيز خدمات الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي، بما يضمن سهولة الوصول إليها وتلبية احتياجات الجميع. كما تم تدريب مقدمي الخدمات على ممارسات التقديم المراعية للنوع الاجتماعي والشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، مما ساهم في تحسين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات.

أحد الإنجازات الرئيسية في هذا الصدد هو إصدار 399,204 شهادة ميلاد من قبل مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني، مما يضمن حصول الأطفال على الخدمات الأساسية ويعزز التزام الأمم المتحدة بضمان تسجيل الجميع.

إصدار 399,204
شهادة ميلاد من قبل
مصلحة الأحوال المدنية
والسجل المدني

تعزيز التسجيل المدني من أجل الوصول الشامل

أقرّت الأمم المتحدة بأهمية التسجيل المدني في تمكين الحصول على شهادات الميلاد والوثائق اللازمة، وهو أمر أساسي لممارسة الحقوق الأساسية والحصول على الخدمات. وقد تم بذل الجهود لتعزيز أنظمة التسجيل المدني، بما يضمن إحصاء جميع الأفراد، وخاصةً الأطفال، وتمكينهم من المشاركة الكاملة في المجتمع.

أدى إنشاء فرق إدارة التخطيط الحضري في مأرب وتعز إلى تعزيز التحضر المرن والشامل، بما يضمن مراعاة تمكين الشباب واحتياجات الأجيال القادمة. إضافةً إلى ذلك، دعمت الأمم المتحدة انشاء 44 مساحة آمنة للنساء والفتيات على مستوى البلاد، مما وفر ملاذاً آمناً لـ 168,396 امرأة وفتاة، لا سيما في مخيمات النازحين داخلياً.

دعمت الأمم المتحدة انشاء

44

مساحة آمنة للنساء والفتيات

قصة

تغيرت حياة مريم عندما حصلت على بطاقة هويتها الجديدة من خلال مبادرة مشتركة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي، مما سمح لأطفالها بالالتحاق بالمدرسة واستعادة الخدمات الأساسية. اعرف كيف يمنح استعادة الهوية النازحين اليمنيين الفرصة لإعادة بناء حياتهم (اقرأ المزيد)

2.2.3 النتيجة الثالثة: دفع عجلة التحول الهيكلي الاقتصادي الشامل.

الناتج 3: زيادة فرص الحصول على عمل لائق مع فرص كسب العيش والقدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية للجميع.

في عام 2024، استثمرت منظومة الأمم المتحدة في اليمن 93,923,181 دولاراً أمريكياً لدفع عجلة التحول الهيكلي الاقتصادي الشامل. تم توجيه هذه الجهود استراتيجياً من خلال تعزيز السياسات الاقتصادية التي تركز على الإنسان، وتشجيع التنمية الاقتصادية الجزئية الشاملة، وخلق فرص العمل، مما أدى إلى إدراك أهمية معالجة الفقر، وانعدام المساواة بين الجنسين، وندرة فرص العمل اللائقة. ركزت الاستراتيجية على إرساء أسس متينة، وتعزيز فرص جديدة لتحسين حياة الشعب اليمني.

المُخرَج 3.1: تعزيز السياسات والتشريعات الاقتصادية التي تركز على الإنسان من أجل تحقيق نمو اقتصادي شامل ومتنوع يراعي الفوارق بين الجنسين، بما في ذلك للفئات السكانية الضعيفة

تعزيز صنع السياسات القائمة على الأدلة

قدمت الأمم المتحدة دعماً فنياً لتعزيز قدرة الجهاز المركزي للإحصاء على جمع بيانات سوق العمل وتحليلها ونشرها بشكل موثوق. وقد شمل هذا الدعم التدريب على منهجيات جمع البيانات، وأساليب أخذ العينات، والتحليل الإحصائي، وهي أمور بالغة الأهمية لوضع سياسات قائمة على الأدلة، تعزز النمو الاقتصادي الشامل، وتسهم في تطوير الاستراتيجيات.

تمكين مؤسسات أصحاب العمل

تم تقديم الدعم الفني المستمر لمؤسسات القطاع الخاص، مما عزز من قدراتها في التخطيط الاستراتيجي، والمناصرة، والبحوث الاجتماعية والاقتصادية. وقد عزز هذا دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مواءمة المصالح مع الأولويات الوطنية. وقد شمل الدعم مساعدة مؤسسات القطاع الخاص في التخطيط الاستراتيجي، وتحسين حضورها الإلكتروني، وتوفير فرص بناء القدرات، وتعزيز قدراتها في المناصرة والبحث في القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال السياسات

دعمت الأمم المتحدة مبادرات تهدف إلى تمكين النساء والفتيات في مجتمعاتهن، وذلك ادراكاً منها بأن النمو الاقتصادي الحقيقي لا يمكن أن يتحقق دون معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وقد شملت الجهود الرئيسية في هذا المجال تعزيز آليات الحماية المجتمعية، وتوفير خدمات الدعم الشاملة (بما في ذلك الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والفرص الاقتصادية) من خلال المساحات الآمنة، وتعزيز صوت المرأة في عمليات صنع القرار. كما قدمت الأمم المتحدة تمويلاً للقيادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني لدعم مبادرات المساواة بين الجنسين.

فيديو

تعمل الاستجابة الشاملة للعنف القائم على النوع الاجتماعي التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان على تمكين الناجين مثل عبير. (انظر المزيد)

تعزيز إدارة الطاقة المستدامة على مستوى المجتمع

تم تنفيذ برامج تدريبية على إدارة الأعمال لبناء المهارات اللازمة لإدارة قطاع الطاقة وتطوير الخبرات المهنية. ساهمت هذه البرامج في بناء القوى العاملة الماهرة في مجال الطاقة المتجددة، ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

قدمت إحدى الدراسات لتقييم سوق الطاقة الشمسية خارج الشبكة بعض الأفكار الرئيسية للمنظمات المجتمعية، مما ساعد في تطوير السياسات والإجراءات التي يمكن للحكومات المحلية تنفيذها.

المُخرَج 3.2: تعزيز التنمية الاقتصادية الجزئية الشاملة والمستجيبة للنوع الاجتماعي وخلق فرص العمل

مرونة المجتمع والتنمية الاقتصادية المحلية

يسهم دعم المجتمعات المحلية في وضع وتنفيذ خطط المرونة المجتمعية إسهاماً مباشراً في التنمية الاقتصادية المحلية وخلق فرص العمل. يعزز هذا النهج المجتمعي القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات ويضمن نمواً اقتصادياً شاملاً. وقد أدى ذلك إلى إنشاء بنى تحتية جديدة وتحسين المرافق القائمة، مما يسهّل خلق فرص العمل والأنشطة التجارية.

مشاريع البنية التحتية التي يقودها المجتمع

يتم حالياً تقديم الدعم لمشاريع البنية التحتية التي يقودها المجتمع مثل الطرق والمرافق الصحية ومناطق الأعمال الصغيرة، والتي لها تأثير مباشر على سبل العيش ورفاهية المجتمع.

إدارة المياه والحد من النزاعات

إدراكاً لأهمية الأمن المائي، يتم تنفيذ مبادرات لتعزيز إمدادات المياه والحد من النزاعات المتعلقة بها. تم - في حضرموت - تشييد وإعادة تأهيل 50 مشروعاً حيوياً للبنية التحتية، استفاد منها بشكل مباشر 23,200 شخص، و180,000 شخص بشكل غير مباشر.

فرص النقد مقابل العمل

تم تنفيذ أنشطة النقد مقابل العمل، مما وفر فرص عمل مدرة للدخل لـ 1500 مستفيد في محافظات إب وصنعاء ومأرب وحضرموت وتعز والساحل الغربي.

تنمية المهارات والشمول المالي: تمكين رواد الأعمال

تم تنفيذ برامج تدريبية مركّزة في إدارة الأعمال والمهارات المهنية في مختلف المجتمعات، مما ساهم في تمكين الأفراد وتعزيز التنمية المستدامة. وتم تأسيس ما مجموعه 2250 مشروعاً صغيراً مستقلاً من خلال المنح المالية وبرامج بناء القدرات، مع التركيز بشكل خاص على زيادة الوصول الرقمي للنساء. وقد أتاحت هذه المبادرات العديد من الفرص التي عززت الاستقلال المالي والمرونة الذاتية داخل المجتمع.

تعرف على كيفية استفادة أعضاء المجتمع من مبادرات التدريب المهني والشمول المالي هنا.

تم تأسيس ما مجموعه
2,250
مشروعاً صغيراً مستقلاً
من خلال المنح المالية

كما عززت الشراكات مع القطاع الخاص إمكانية الوصول إلى البنية التحتية، حيث ساهمت عشر شركات من القطاع الخاص في توفير التدريب والمرافق التي استفاد منها المجتمع المحلي. وقد أتاح هذا النوع من التعاون فرصاً لتطوير الأعمال وبرامج بناء المهارات لأفراد المجتمع.

خلق فرص العمل والتدابير المستجيبة للنوع الاجتماعي

أسفر "نهج التدابير المراعية للنوع الاجتماعي" والتدخلات كثيفة العمالة (مثل إعادة تأهيل الطرق) إلى توفير 1.87 مليون يوم عمل مؤقت (ما يعادل 14,183 وظيفة بدوام كامل). وقد دعمت هذه الجهود المبادرات المجتمعية، مثل "التعبئة المجتمعية الصغيرة"، كما عززت الاستقلال المالي وساهمت في رفاه الأسر من خلال استهداف النساء.

توفير
1.87
مليون يوم عمل مؤقت

المساعدة النقدية متعددة الأغراض والثقافة المالية

تم تقديم المساعدات النقدية متعددة الأغراض إلى 4,548 أسرة من الأسر الضعيفة لتلبية احتياجاتها الأساسية. كما تم تنفيذ التدريب على إدارة الأموال لتزويد المستفيدين بالمعرفة اللازمة لوضع الميزانيات وإدارة الموارد بفعالية، مما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

برامج النقد مقابل العمل

وفرت برامج "النقد مقابل العمل" فرص عمل قصيرة الأجل لـ 1700 مستفيد في مختلف المناطق. وقد ساهمت هذه المبادرة في زيادة دخل الأسر بشكل ملحوظ، وتعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود. كان العائد المالي من 15 يوم عمل يعادل دخل معلم في مدرسة حكومية في ثلاثة أشهر. كما امتدت أنشطة "النقد مقابل العمل" لتشمل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة، مما أتاح للمستفيدين كسب الدخل في الوقت الذي يعملون فيه على دعم مجتمعاتهم واكتساب المهارات القيّمة.

دعم سبل العيش والاعتماد على الذات للسكان النازحين

تلتزم الأمم المتحدة بدعم اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً في اليمن من خلال تسهيل حصولهم على فرص العمل الحر وخدمات تطوير الأعمال. يعدّ هذا الدعم بالغ الأهمية لمساعدة النازحين على إعادة بناء حياتهم والاندماج في المجتمعات المضيفة.
بناءً على هذه الجهود، يتم تقديم الدعم في مجال سبل العيش من أجل تقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية. ويشمل ذلك:

- توفير حزم بدء التشغيل للاجئين لإنشاء مشاريع صغيرة (محلات الخياطة، وصالونات التجميل، وأكشاك الحلويات)، وذلك لتأمين مصادر دخل مستقلة. 182 لاجئاً
- تقديم تدريب متخصص في ريادة الأعمال، وشهادات رسمية، والتدريب أثناء العمل لتعزيز القدرة على العمل. وقد تلقى 88 فرداً تدريباً في ريادة الأعمال، وحصل 282 فرداً على شهادة رسمية، كما حصل 11 فرداً على التدريب أثناء العمل.
- توزيـع حزم بدء التشغيل على النازحين داخلياً لتعزيز المرونة الاقتصادية وتشجيع نمو الأعمال الصغيرة المستدامة. (المحافظات الشمالية: 434 نازحاً داخلياً)

2.2.4 النتيجة الرابعة: بناء الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية والإدماج للجميع

برنامج الموئل | UNHCR المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | UNFPA | اليونسكو | IOM المنظمة الدولية للهجرة

منظمة الصحة العالمية | برنامج الأغذية العالمي WFP | UNOPS | UNDP | يونيسف

الناتج 4: تحسين جودة الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية القائمة على الاحتياجات والمنصفة والشاملة، والوصول إليها وإستخدامها

في عام 2024، ركزت الأمم المتحدة في اليمن على تحسين جودة الخدمات الاجتماعية الأساسية وآليات الحماية الاجتماعية، وإمكانية الوصول إليها والاستفادة منها، للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال والنساء والمجتمعات المتضررة من النزاع. وقد تم تحقيق ذلك من خلال السياسات القائمة على الأدلة، والتعاون متعدد القطاعات، والاستثمارات الاستراتيجية، والتركيز القوي على الإنصاف والشمول. عملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الشركاء الوطنيين لتعزيز النظم، وتحسين تقديم الخدمات، وبناء القدرة على الصمود في قطاعات متعددة، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، والصحة، والتغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتعليم، وحماية الطفل.

المُخرَج 4.1: تعزيز السياسات القائمة على الأدلة واللوائح والآليات لضمان الوصول إلى خدمات الحماية الاجتماعية الشاملة عالية الجودة والمراعية للنوع الاجتماعي

الحماية الاجتماعية

ساعد إتمام تحليل الفقر متعدد الأبعاد في توجيه التدخلات المستهدفة، كما وفّر تقرير التحديث الاجتماعي والاقتصادي لليمن الصادر عن وزارة التخطيط بيانات اجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية. كما أن إعداد ورقة تحليلية حول الترابط الثلاثي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام قد عزز التنسيق بين الجهود الإنسانية والتنموية.

تعزيز تمويل القطاع الاجتماعي

تم تعزيز القدرة الوطنية لتمويل القطاع الاجتماعي من خلال تنظيم ورشة عمل حول التمويل العام للأطفال، مما مكن المسؤولين الحكوميين من تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوفير الوصول إليها بشكل أفضل.

المساعدة الاجتماعية المباشرة

استطاعت برامج "كاش بلس" الوصول إلى 68,211 فرداً، مما ساهم في تحسين ظروفهم المعيشية وضمان حيازة المساكن من خلال إعادة تأهيل المنازل المتضررة ومرافق الصرف الصحي، والتركيز على تعزيز حقوق السكن والأراضي والممتلكات. بالإضافة إلى ذلك، يتلقى 782,535 مستفيداً مساعدات نقدية شهرية لضمان حصولهم على الأمن الغذائي.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تركز جهود الأمم المتحدة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إشراك المرأة في مختلف مستويات صنع القرار المحلي، مثل مجموعات مستخدمي المياه، واللجان المجتمعية لإدارة المياه، ولجان فض النزاعات. كما تم تقديم دورات تدريبية لبناء القدرات للنساء والرجال على حد سواء لضمان تلبية الاحتياجات الخاصة بكل جنس في البيئات محدودة الموارد.

ساهمت أنشطة تمكين المرأة ومشاركتها - بما في ذلك التدريب المهني، وورش العمل المتعلقة بالمهارات الحياتية، وإنشاء اللجان النسائية والمساحات الآمنة - في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والحد من المخاطر المرتبطة بالإقصاء الاجتماعي. كما وفرت بعض المبادرات - مثل إشراك أكثر من 100 امرأة في إدارة المطابخ المدرسية الصحية - فرص العمل وعززت من استقلالية النساء من خلال التدريب الموجّه على المهارات. ساهمت هذه الجهود - إلى جانب التحسينات في البنية التحتية مثل المساحات المخصصة للنساء، وإضاءة الشوارع بالطاقة الشمسية، والمراحيض المنفصلة حسب الجنس - في تعزيز سلامة النساء في الأماكن العامة، ودعم الأهداف العالمية للحد من العنف ضد النساء والفتيات. كما مكّن إشراك المجتمعات المحلية في تقييمات المخاطر وتخطيط الاستجابة للطوارئ تلك المجتمعات من التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود.

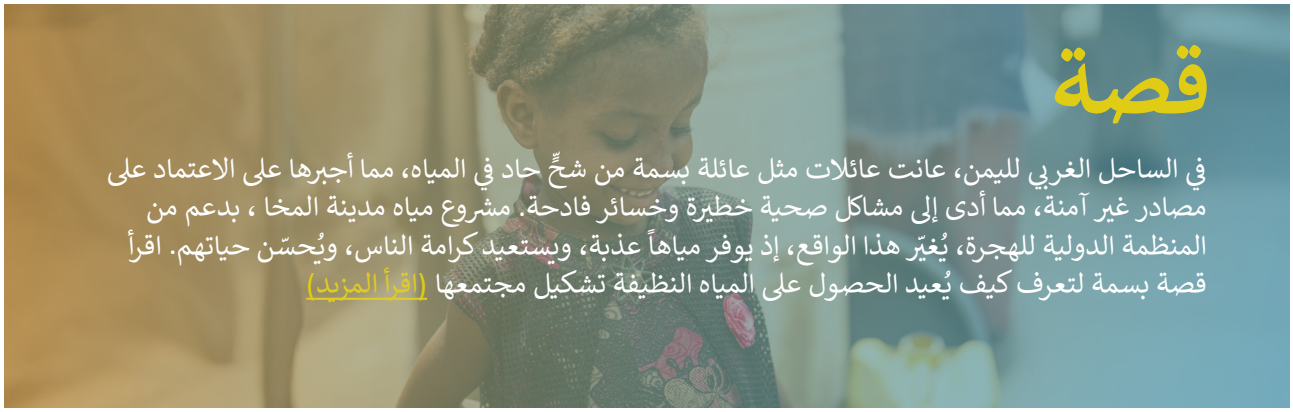

قصة

في الساحل الغربي لليمن، عانت عائلات مثل عائلة بسمة من شحٍّ حاد في المياه، مما أجبرها على الاعتماد على مصادر غير آمنة، مما أدى إلى مشاكل صحية خطيرة وخسائر فادحة. مشروع مياه مدينة المخا ، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، يُغيّر هذا الواقع، إذ يوفر مياهاً عذبة، ويستعيد كرامة الناس، ويُحسّن حياتهم. اقرأ قصة بسمة لتعرف كيف يُعيد الحصول على المياه النظيفة تشكيل مجتمعها (اقرأ المزيد)

المُخرَج 4.2: دعم أنظمة تقديم الخدمات المستجيبة والعادلة والشاملة والمسؤولة والشفافة على المستويين الوطني والمحلي

تقديم الخدمات المتكاملة

لقد أدى النهج المتكامل للأمم المتحدة في مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم وحماية الطفل والمساعدات النقدية إلى تحسين حياة الفئات السكانية الضعيفة في اليمن بشكل كبير، بما يضمن الوصول إلى الخدمات الأساسية ودعم مستقبل أكثر أمناً.

الصحة والتغذية

ركزت الأمم المتحدة على تعزيز النظام الصحي في اليمن من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية وتحسين جودة الخدمات. تشمل النتائج الرئيسية تخصيصاً أفضل للموارد وفهماً أعمق لاحتياجات نظام المعلومات الصحية، وذلك من خلال وضع خطة استراتيجية للتكاليف لوزارة الصحة العامة والسكان في عدن، وتقييم نظام المعلومات الصحية في صنعاء.

فيديو

هذه قصة فتحية، التي عانت معاناةً شديدة قبل أن تجد الرعاية الصحية والدعم في مستشفى الصداقة. هذا المستشفى هو واحد من 14 مستشفى يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان بالشراكة مع مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ويقدم خدمات الصحة الإنجابية الشاملة مجاناً (مشاهدة المزيد).

تحسين تخصيص الموارد واتخاذ القرارات القائمة على البيانات

إن تطوير خطة استراتيجية للتكاليف لوزارة الصحة العامة والسكان في عدن وتقييم نظام المعلومات الصحية في صنعاء يؤديان إلى تخصيص أفضل للموارد.

تعزيز مراقبة الوفيات

تنفيذ الإبلاغ عن سبب الوفاة وفقاً للتصنيف الدولي للأمراض 11 باستخدام نظام المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 في عدن.

تحسين تحليل البيانات

يساهم الدعم الفني والتشغيلي لمنصات نظم المعلومات الصحية، بما في ذلك نظام المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 ونظام تقييم توافر الموارد والخدمات الصحية والنظام الإلكتروني المتكامل للإنذار المبكر بالأمراض، في تحسين التحليل الفوري للبيانات.

تعزيز التأهب للطوارئ والتحصين

إن تطوير ملف المخاطر على مستوى الدولة، وخطة الطوارئ المتعددة المخاطر، وورش العمل للتخطيط الجزئي على المستوى الوطني لخدمات التحصين، إلى جانب التدريب على نظام تقييم توافر الموارد والخدمات الصحية، من شأنه أن يعزز الاستعداد للطوارئ وخدمات التحصين.

توسيع نطاق الوصول إلى الرعاية الصحية

توسعت تغطية نظام المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 لتشمل 95% من مراكز الرعاية الصحية الأولية (4800 منشأة)، وزاد الدعم المقدم للرعاية الصحية الأولية من 2800 إلى 3114 منشأة (2023-2024). يعمل 18100 عامل في مجال الرعاية الصحية والصحة المجتمعية على ضمان تقديم الخدمات بشكل أفضل.

تقديم الخدمات المباشرة والاستجابة لتفشي الأمراض

أدى هذا التوسع في الخدمات إلى تمكين الأمم المتحدة وشركائها من الوصول إلى المزيد من الأشخاص بالرعاية الأساسية. وقد شمل ذلك تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية إلى 845,140 فرداً، وتقديم خدمات الصحة الإنجابية إلى 100,324 امرأة، وتطعيم 53,135 طفلاً. واستجابةً لتفشي وباء الكوليرا، تم تقديم الدعم إلى تسعة مراكز لعلاج الإسهال، مما أفاد 38,378 فرداً بالخدمات العلاجية المنقذة للحياة.

مكافحة سوء التغذية

إن دعم مراجعة خطة العمل الوطنية المتعددة القطاعات والمساعدة في تقديم تقارير التغذية في الوقت المناسب من خلال نظام المعلومات الصحية على مستوى المديريات 2 يعزز الجهود المبذولة لمكافحة سوء التغذية.

تعزيز الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي

تم تقديم خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي لـ 74,938 شخصاً..

تعزيز جودة التعليم والشمول

يتم بذل الجهود لإعطاء الأولوية للفئات السكانية الضعيفة، بمن فيهم الفتيات والأطفال ذوو الإعاقة، مما يسهم مباشرةً في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين جودة التعليم وضمان فرص التعلّم مدى الحياة للجميع. وقد استفاد من جلسات وحملات التوعية أكثر من 91,000 شخص، بينما استفاد من حملات التوعية بالنظافة الصحية 1,323 شخصاً، وهو ما ساهم في تهيئة بيئة تعليمية داعمة وشاملة.

تعزيز نظام المياه والصرف الصحي

تم تحديث الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامج الاستثمار (المرحلة الثانية)، والتنسيق من خلال مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتعبئة الموارد لتحسين إدارة موارد المياه وتنسيقها وتمويلها. كما قامت مبادرات بناء القدرات بتدريب 541 موظفاً فنياً، وزوّدت وزارة المياه والبيئة بالمعدات اللازمة لرصد المياه الجوفية. تم اجراء تحليل لتأثر الأطفال بالمناخ، وتم وضع خارطة طريق وطنية لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المؤسسات الصحية، كما تم إعادة تأهيل أو إنشاء البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في 240 منشأة صحية.

تعزيز قطاع التعليم

تم تطوير واعتماد خارطة طريق نظام معلومات إدارة التعليم لتحسين جمع البيانات والتخطيط. وقد أتاح استكمال تحليل قطاع التعليم مراجعة شاملة للنظام التعليمي، كما ساهمت ورش العمل المتعددة لمراجعة خطة التعليم الانتقالية 2019-2023 في تحسين مخرجات التعليم. كما تم عقد جلسات بناء القدرات في 12 محافظة، وتم تدريب المعلمين النازحين داخلياً على إدارة برنامج التعليم في حالات الطوارئ.

تحسين البنية التحتية للمدارس والوصول إليها

في عام 2024، تم تحسين البنية التحتية للمدارس في 12 مدرسة في مأرب، مما يضمن مساحات تعليمية أكثر أماناً وسهولة في الوصول إليها للأطفال النازحين. وقد شمل ذلك إنشاء مراحيض منفصلة حسب الجنس وتعزيز ممارسات التعليم الشامل للحد من مخاطر الحماية مثل الإقصاء الاجتماعي والتسرب من المدارس، وخاصة بين الأطفال النازحين (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة). كما دخلت الأمم المتحدة في شراكة مع مكاتب التعليم العامة المحلية لتحديد المدارس ذات الاحتياجات الملحة للبنية التحتية، مع التركيز على إعادة التأهيل والتوسع والحد من المخاطر. تم الانتهاء من التحسينات في سبع مدارس، بما في ذلك إعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي، وتوسيع 12 فصلاً دراسياً، وتركيب مساحات تعليمية مؤقتة. حصلت ثلاثة فصول دراسية على هياكل تظليل لتحسين بيئة التعلم. ولتحسين الوصول إلى التعليم ودعم نتائج التعلم الأفضل، تم توفير الغذاء أيضاً كعامل تمكيني لجذب الأطفال والاحتفاظ بهم في المدارس. في عام 2024، تم دعم 1.5 مليون طفل في المدارس الابتدائية من خلال برنامج التغذية المدرسية في 2424 مدرسة في جميع أنحاء اليمن. في إطار هذا الجهد، حصل 35,000 طفل على وجبات طازجة من خلال مبادرة "المطابخ الصحية"، التي تستخدم مكونات محلية. هذه الوجبات المغذية لا تسهم في تنويع وجبات الأطفال فحسب، بل تعزز أيضاً الاقتصاد المحلي وتهيئ بيئة تعليمية أكثر ملاءمة، لأن "التعليم لا يأتي على معدة خاوية".

توفير الدعم التعليمي الأساسي

قدمت المنظمة الدولية للهجرة - لمعالجة فجوات الموارد - اللوازم المكتبية الأساسية للمعلمين في جميع المدارس المستهدفة، مما يضمن حصول الطلاب النازحين ليس فقط على فصول دراسية آمنة وفعالة ولكن أيضاً على الدعم التعليمي اللازم.

حماية الطفل

قامت الأمم المتحدة وشركاؤها بإشراك لجان مجتمعية، رجالية ونسائية - تضم شخصيات مؤثرة في المجتمع - في جلسات التوعية الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، استفاد منها 249,553 مستفيداً. وقد شملت النتائج الرئيسية توقيع وثائق قبلية تدعو إلى منع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإعادة دمج 74 فتاة مراهقة في المدارس، ومنع 13 حالة زواج أطفال، وإنشاء شبكة من خطباء المساجد تضم 68 عضواً للدعوة إلى مناهضة زواج الأطفال.

المساعدة النقدية والحماية الاجتماعية

واصلت الأمم المتحدة تقديم التحويلات النقدية غير المشروطة، وتدخلات "كاش بلس" الموجهة، والمساعدات النقدية متعددة الأغراض، مما ساعد في تمكين الفئات السكانية الضعيفة من الوصول إلى الموارد الأساسية. كما وسّعت جهود تعزيز صندوق الرعاية الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية دور مؤسسات الحماية الاجتماعية الوطنية، وساهمت معالجة الانتهاكات الحقوقية المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات، وتحسين الظروف المعيشية، في تعزيز الاستقرار والأمن.

2.3 حشد الشراكات والتمويل من أجل تحقيق أجندة 2030

في عام 2024، استفادت منظومة الأمم المتحدة في اليمن من الشراكات الاستراتيجية والتمويل المبتكر لتسريـع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030. وركزت هذه الجهود على تعزيز النظم الوطنية، والقدرة على الصمود، والعدالة الاجتماعية.

مواءمة السياسات مع أهداف التنمية المستدامة

عملت الأمم المتحدة مع الحكومة اليمنية والمؤسسات المالية الدولية لمواءمة السياسات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، ودعم أطر العمل الرئيسية مثل الإطار الاستراتيجي الوطني للحماية الاجتماعية وخطة قطاع التعليم. وقد ساهمت المساعدة الفنية في تحسين كفاءة الميزانية وتعبئة الموارد. كما ضمن التعاون مع اللجنة الاستشارية للحماية الاجتماعية أن تكون تدخلات الحماية الاجتماعية شاملة ومراعية للنوع الاجتماعي ومستدامة.

معالجة تحديات التمويل

سعت الأمم المتحدة إلى تنويـع مصادر التمويل للتخفيف من تأثير التمويل المحدود متعدد السنوات ودورات التمويل التي لا يمكن التنبؤ بها.

الشراكات الاستراتيجية

تم تعزيز جهود تعبئة الموارد من خلال الشراكات مع الجهات المانحة الرئيسية (البنك الدولي، والبرنامج السعودي للتنمية وإعادة الإعمار في اليمن، ومركز الملك سلمان، وقطر الخيرية، وحكومة الكويت، وبنك التنمية الألماني، ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والشراكة العالمية من أجل التعليم، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومكتب المساعدة الانسانية، وEKN، واليابان، وKSR، وصندوق قطر للتنمية، وكندا، وحكومة الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الكورية للتعاون الدولي، والصندوق العالمي، والنرويـج، ومكتب مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية)

تعزيز التنسيق الإنساني وحماية المهاجرين

في إطار ريادتها في تنسيق الاستجابات الإنسانية، حرصت الأمم المتحدة على الاستخدام الأمثل للموارد والحد من ازدواجية الجهود. وقد شمل ذلك توسيع عضوية المجموعات القطاعية، والدعوة إلى شمولية أكبر في خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي المقدمة للمهاجرين، ودعم مبادرات حوكمة الهجرة، بما في ذلك مشاريـع إدارة الحدود القائمة على الحقوق.

تعزيز الحلول الدائمة للنزوح

ساهمت البرامج المشتركة في إيجاد حلول مستدامة للنزوح، ودعم السلطات الوطنية والمحلية في تحسين دمج النازحين داخليا، والابتكار في السياسات، وبناء القدرات المؤسسية.

تعزيز آليات الاستجابة للطوارئ

لعبت الأمم المتحدة دوراً محورياً في ضمان تحقيق الاستجابات الإنسانية السريعة والمنسقة جيداً من خلال خط الإمداد المشترك في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، مما سهّل من توفير الإمدادات الطارئة مسبقاً وتوزيعها بشكل سريع في المناطق المتضررة من الأزمات. وقد نتج عن ذلك على تعزيز الكفاءة، وتقليل تكرار الخدمات، وزيادة الموارد.

2.4 تعزيز التآزر: النهج التعاوني للأمم المتحدة لتحقيق تأثير أكبر

عززت منظومة الأمم المتحدة في اليمن تماسكها وفعاليتها وكفاءتها من خلال تعزيز التعاون بين الوكالات والشراكات الاستراتيجية. وقد كانت هذه الجهود حاسمة في مواجهة التحديات الإنسانية والتنموية المعقدة التي تعاني منها اليمن.

عملت مبادرات الإصلاح التي تقودها الأمم المتحدة على تحسين قدرة المنظومة في تقديم الدعم المتكامل للحكومة والشركاء، مما أدى إلى ضمان تدخلات أكثر استهدافاً وتأثيراً. ومن خلال نهج "توحيد الأداء"، عززت الأمم المتحدة تأثيرها إلى أقصى حد، مما ضمن وصول الخدمات الأساسية إلى الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، بالإضافة إلى تعزيز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السياقات الهشة. ومن الأمثلة الرئيسية على هذه الجهود التعاونية برنامج الأمم المتحدة المشترك (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة)، الذي دعم الحكومة اليمنية في إطار صندوق حلول النزوح الداخلي لوضع حلول مراعية للنوع الاجتماعي وظروف النزاع. ساهمت هذه المبادرة في مساندة الأنظمة الوطنية وأطر السياسات الرامية إلى تعزيز القدرة على الصمود والحماية الاجتماعية للنازحين. وقد شملت النتائج الرئيسية ما يلي:

التنمية القائمة على المناطق

في عام 2024، طوّر فريق الأمم المتحدة القطري برامج التنمية القائمة على المناطق كنهج استراتيجي لتعزيز السلام والاستقرار في اليمن، مفعّلاً بذلك نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالشراكة مع السلطات المحلية، تم تقديم التوجيهات الفنية ودعم التنسيق في عدة محافظات تجريبية – تعز وحضرموت ولحج ومأرب وعدن. كانت تعز أول محافظة تستكمل خطتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2024-2026) من خلال المشاورات الشاملة، مع استمرار جهود مماثلة في المحافظات أخرى.

برمجة الحلول الدائمة

في إطار صندوق حلول النزوح الداخلي الذي يقوده المنسق المقيم، اعتمد البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة اليمنية - الذي ينفّذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة - نهجاً قائماً على المناطق وموجّهاً نحو التنمية لمعالجة النزوح الداخلي. وقد شملت الإنجازات الرئيسية تقييم احتياجات قدرات الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، ووضع خارطة طريق لسياسة وطنية للنازحين، وتقييمات متعددة القطاعات في تعز ولحج ومأرب وعدن، مما ساهم في توفير حلول محلية للنزوح تتبناها الحكومة.

التقييمات المشتركة

لفهم احتياجات النازحين والمجتمعات المضيفة بشكل أفضل بالإضافة إلى تعزيز قدرات الحكومة المحلية.

دعم الإصلاحات السياساتية والقانونية والمؤسسية

بما في ذلك تطوير خطة تنفيذ السياسة الوطنية للنازحين داخلياً في اليمن لعام 2013، لتسهيل دمج النازحين داخلياً.

الاختبار التجريبي للحلول التنموية التي يقودها المجتمع

في عدن ومأرب وتعز ولحج، من خلال تطوير وتنفيذ خطط عمل الحلول الدائمة المحلية، وتوفير الدروس المستفادة من أجل توسيع نطاقها.

تعزيز النظم الوطنية وأطر السياسات

تعاونت الأمم المتحدة مع الحكومة اليمنية لمواءمة السياسات الوطنية، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي الوطني للحماية الاجتماعية وخطة قطاع التعليم، مع أهداف التنمية المستدامة.

◆ الأثر: ضمان التدخلات الشاملة والمستدامة في مجال الحماية الاجتماعية والتي تراعي الفوارق بين الجنسين.

دمج الحماية وضمان الاستدامة

من خلال تعزيز التعاون بين الوكالات وإعطاء الأولوية لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، وخاصة النساء والأطفال والسكان النازحين، تمكنت الأمم المتحدة من تعزيز فعالية وتأثير تدخلاتها.

◆ الأثر: تمكين المجتمعات وتعزيز المؤسسات الوطنية يبني الأساس للاستدامة طويلة الأمد.

تعزيز القدرة على الصمود والأمن الغذائي

تناولت البرامج المشتركة مثل "دعم سبل العيش القادرة على الصمود والأمن الغذائي في اليمن (ERRY III)" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة العمل الدولية) و"التدابير المشتركة للأمن الغذائي والتغذية في اليمن" (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف) الضعف وتعزيز القدرة على الصمود.

◆ الأثر: تعزيز النظم الغذائية وسبل العيش والاستعداد لمواجهة الأوبئة.

تحسين النتائج في مجالي الصحة، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

عززت منظمة الصحة العالمية واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل، بينما عززت الشراكات مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين برامج التحصين. وتعاونت اليونيسف والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمنظمة الدولية للهجرة لتوسيع نطاق الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.

◆ الأثر: تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية الأساسية وخدمات المياه والصرف الصحي، وخاصة للفئات السكانية الضعيفة.

تعزيز العدالة الاجتماعية والحماية

من خلال دمج الحماية الاجتماعية مع برامج حماية الطفل والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، اعتمدت الأمم المتحدة نهجا شاملا للحد من الفقر.

◆ الأثر: تعزيز العدالة الاجتماعية وتعزيز شبكات الأمان للمجتمعات المعرضة للخطر.

تعزيز تماسك الأمم المتحدة وكفاءتها

ساهم التعاون بين الوكالات في تجميع الخبرات والموارد اللازمة لمعالجة الاحتياجات الإنسانية بشكل فعال.

◆ الأثر: ضمان تقديم الخدمات الأساسية في الوقت المناسب إلى الفئات الأكثر عرضة للخطر.

2.5 الرؤى والأفكار الرئيسية: الدروس المستفادة لتحقيق التأثير المستقبلي

قدمت تجربة الأمم المتحدة في اليمن عام 2024 دروساً قيّمة حول تعظيم الأثر من خلال التعاون والابتكار والبرامج التكيفية. ومن أهم الدروس المستفادة أهمية الشراكات الشفافة مع السلطات الوطنية، واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، والنهج المتكاملة لبناء القدرة على الصمود. كما برزت بعض القضايا مثل معالجة فجوات القدرات التقنية، والاستفادة من الطاقة المتجددة للتعافي الاقتصادي، وإعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين، كعوامل حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة.

دروس مستفادة لتحقيق البرمجة الفعالة للأمم المتحدة

التعاون

- مواءمة تدخلات المشاريع عبر الوكالات
- تعزيز شراكات الأمم المتحدة لتحقيق تأثير أكبر

المساواة بين الجنسين

- الشراكات الاستراتيجية لتعبئة الموارد
- معالجة التحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

اتخاذ القرارات القائمة على البيانات

- تحسين تخصيص الموارد والتمويل
- تعزيز الإدارة المالية العامة

القدرة التقنية

- دعم المجتمعات والسلطات المحلية
- معالجة الفجوات التقنية في القطاعات الرئيسية

تحقيق المرونة والتأثير المستدامين

البرمجة الفعالة والشراكات

أهمية الشراكات الشفافة، والمشاركة المجتمعية، والنهج المتكاملة للبرمجة الناجحة.

◆ الدروس: التعاون الشفاف مع السلطات الوطنية والمشاركة الاستباقية للمجتمعات المحلية أمران في غاية الأهمية.

دمج النُهُج القائمة على المناطق يعمل على تعزيز فعالية البرامج.

استغلال الطاقة المتجددة يُمكّن من التعافي الاقتصادي.

معالجة الفجوات في القدرات التقنية أمر ضروري.

إعطاء الأولوية لحماية المرأة وتمكينها أمر أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين.

الإرشاد المستمر أثناء العمل، والتنسيق بين مختلف أجهزة الحكومة، وبناء القدرات الفنية هي أمور أساسية لتعزيز المرونة المؤسسية واستدامة تحسينات الحوكمة.

تعزيز التعاون والتنسيق

الدور الحاسم الذي يلعبه تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والتنسيق بين المجموعات لتحقيق أقصى قدر من التأثير وتحقيق المرونة المستدامة.

◆ الدروس: تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة أمر ضروري لتحقيق أقصى قدر من التأثير وتحقيق المرونة المستدامة.

إن مواءمة تدخلات المشاريع عبر الوكالات ذات المهام المتشابهة أمر بالغ الأهمية.

ينبغي لنهج الترابط بين العمل الانساني والتنمية والسلام أن يضع السلطات والمجتمعات المحلية في قلب العملية.

إن وجود آليات الإحالة القوية بين المجموعات الإنسانية يعزز تقديم الخدمات.

اتخاذ القرارات القائمة على البيانات والبرمجة التكيفية

أهمية الاستفادة من البيانات، والتكيف مع الاحتياجات المتغيرة، وإعطاء الأولوية للخدمات الأساسية في البيئات ذات الموارد المحدودة.

◆ الدروس: يؤدي تعزيز الإدارة المالية العامة، وتحسين تخصيص الموارد، وتشجيع آليات التمويل المبتكرة إلى دعم استدامة الخدمات الأساسية والمساهمة في جهود بناء القدرة على الصمود.

التمويل المرن ومتعدد السنوات أمر بالغ الأهمية للتكيف مع الاحتياجات الإنسانية المتغيرة.
يضمن جمع البيانات القوية - من خلال مراقبة الحماية والمسوحات الاجتماعية والاقتصادية - أن تتماشى التدخلات مع أولويات المجتمع.

إعادة تحديد أولويات التدخلات أمر ضروري عندما تكون الموارد محدودة، وهو ما يضمن بقاء الخدمات المنقذة للحياة والمستدامة متاحة للفئات السكانية الضعيفة.

تظل إدارة البيانات المنسقة ضرورية لتحسين الاستهداف والمساءلة في التدخلات الإنسانية.

النُّهج المحلية والملكية المجتمعية

فعالية النهج المحلية، والملكية المجتمعية، والتقييمات الفنية في بناء القدرة على الصمود.

◆ الدروس: يجب أن تسترشد استراتيجيات الحد من مخاطر الفيضانات بالتقييمات الفنية والنهج المحلية.

توفر برامج النقد مقابل العمل وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتعزيز الفرص الاقتصادية بالإضافة إلى تعزيز ملكية المجتمع.

2.6 الصورة المالية العامة وتخصيص الموارد

أصبح من الممكن تعبئة الموارد بنجاح من خلال الشراكات مع الجهات المانحة الرئيسية، بما في ذلك البنك الدولي، والبرنامج السعودي للتنمية وإعادة الإعمار في اليمن، ومركز الملك سلمان، وقطر الخيرية، وحكومة الكويت، وبنك التنمية الألماني وحكومة ألمانيا، ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية وحكومة المملكة المتحدة، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والشراكة العالمية من أجل التعليم، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومكتب المساعدة الانسانية، وEKN، واليابان، وKSR، وصندوق قطر للتنمية، وكندا، وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي.

في عام 2024، خصصت الأمم المتحدة في اليمن **770 مليون دولار أمريكي** بشكل استراتيجي للإنفاق حسب الوكالات، وذلك لمعالجة تحديات التنمية المعقدة التي تواجهها البلاد، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يقدم هذا التحليل المالي لمحة عامة عن تخصيص الموارد، مسلطاً الضوء على مجالات الاستثمار الرئيسية ومدى توافقها مع الأولويات الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة.

تم توجيه جزء كبير من إنفاق الأمم المتحدة، أي ما يقدر بـ 143.7 مليون دولار أمريكي، **لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع**، مما يعكس الحاجة الملحة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وقد دعم هذا الاستثمار المبادرات الهادفة إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية، وهو ما يؤدي إلى تحسين فرص الحصول على الأغذية المفيدة، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية. واستكمالاً لهذه الجهود، تم تخصيص 86.6 مليون دولار أمريكي لمشاريع تعنى في آن واحد **بالهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر والجوع**، وذلك إدراكاً لترابط هذه التحديات والحاجة إلى حلول متكاملة.

تصنيف الإنفاق حسب الوكالات

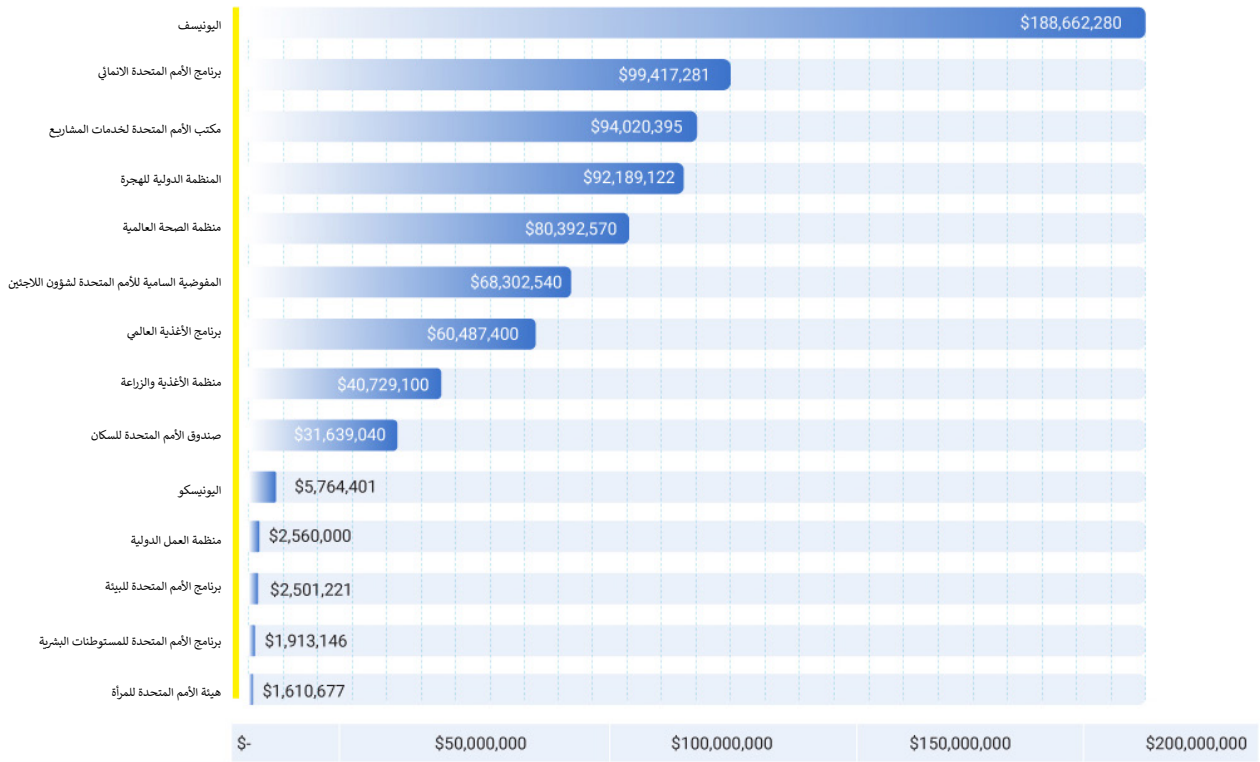

حصل **الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر** على تمويل إضافي، حيث تم استثمار ما مجموعه 83.5 مليون دولار أمريكي في برامج تهدف إلى الحد من الفقر، وتوليد الدخل، والحماية الاجتماعية. وبلغت قيمة المبادرات التي جمعت بين «القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي» 68.6 مليون دولار أمريكي، مما يبرز التزام الأمم المتحدة باتباع نّهج متكاملة في التنمية والمساعدة الإنسانية. علاوة على ذلك، تم تخصيص 500,000 دولار أمريكي بشكل استراتيجي لمحور «القضاء على الفقر، والعمل اللائق، والنمو الاقتصادي، والسلام، والعدالة»، مما يؤكد على الحاجة إلى الفرص المستدامة والمُمَكّنة.

إدراكاً منها للدور المحوري للصحة والرفاهية، استثمرت الأمم المتحدة 58 مليون دولار أمريكي في **الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاهية،** حيث قامت بدعم المبادرات الرامية إلى تعزيز أنظمة الرعاية الصحية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، ومعالجة تحديات صحة الأم والطفل. كما تم تخصيص 17.9 مليون دولار أمريكي إضافية لمبادرات تعالج العبء الثلاثي المتمثل في «الصحة الجيدة والرفاهية، والمساواة بين الجنسين، والحد من أوجه عدم المساواة»، وهو ما سلط الضوء على النهج المتداخل الذي تتبناه الأمم المتحدة.

كم نحتاج، وكم لدينا: فجوة التمويل لدى الأمم المتحدة مصنفة بحسب أهداف التنمية المستدامة في اليمن

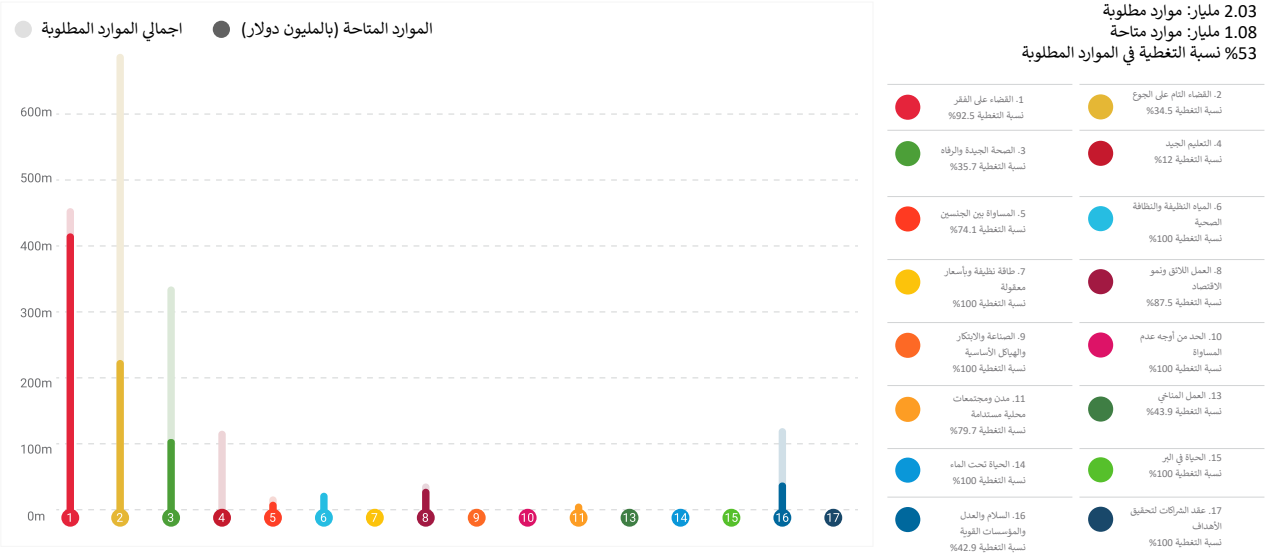

حظي **الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: المياه النظيفة والصرف الصحي** باستثمارات كبيرة، حيث تم تخصيص 68.7 مليون دولار أمريكي لمشاريع ساهمت في تحسين الوصول إلى المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي وممارسات النظافة الصحية. وكثيراً ما دمجت هذه التدخلات مع الجهود المبذولة لتعزيز **الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، والهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة: الصناعة والابتكار والبنية التحتية، والهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة،** مما يعكس التزام فريق الأمم المتحدة القطري بحلول التنمية المستدامة والمتكاملة.

بلغت الاستثمارات في الأهداف الرامية إلى "القضاء على الجوع، والصحة الجيدة والرفاهية، والتعليم الجيد" 37.3 مليون دولار أمريكي، مؤكدةً بذلك مستقبل الأمم المتحدة الذي ينعم بالسلام والازدهار والقدرة على الصمود. سيتم دعم هذا الالتزام بتعزيز الشفافية والمساءلة، والتركيز على انجاز نتائج تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الرامية إلى بناء رأس المال البشري وتعزيز التنمية الشاملة.

حظي **الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة: السلام والعدالة - المؤسسات القوية** باهتمام كبير، حيث تم تخصيص 30.7 مليون دولار أمريكي للاستثمار في المبادرات التي تعمل على تعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، ومنع النزاعات. كانت هذه الجهود بالغة الأهمية لتهيئة بيئة أكثر استقراراً وأمناً للتنمية المستدامة.

الموارد المطلوبة والمتاحة والنفقات لكل عام

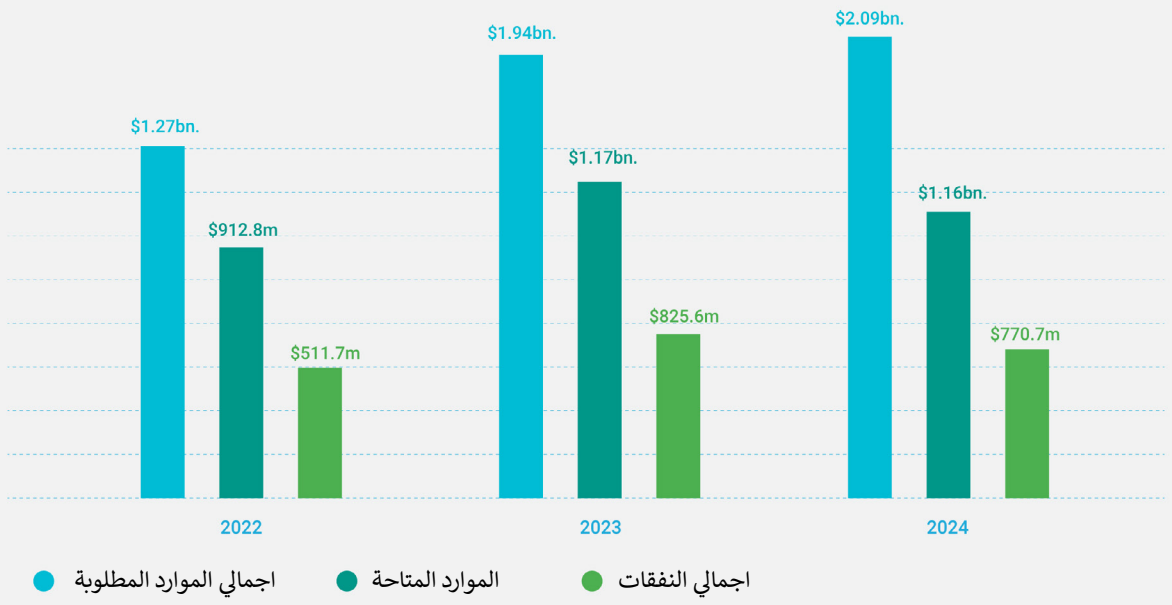

تم دمج المساواة بين الجنسين (الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة) في مختلف المبادرات، حيث تلقت المشاريع المخصصة لهذا الهدف 513,500 دولار أمريكي، إلى جانب 31.5 مليون دولار أمريكي أخرى تم توجيهها من خلال برامج متكاملة تناولت عدم المساواة بين الجنسين إلى جانب العمل اللائق، والنمو الاقتصادي، والمدن والمجتمعات المستدامة، والسلام والعدالة.

ورغم صغر حجم الاستثمارات الاستراتيجية، فقد تم تنفيذها في **الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة: العمل المناخي** (1.8 مليون دولار) **والهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة: الحياة في البر** (2.5 مليون دولار)، مما يدل على التزام الأمم المتحدة بمعالجة الاستدامة البيئية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

أين تذهب الأموال؟ كيف تساهم الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

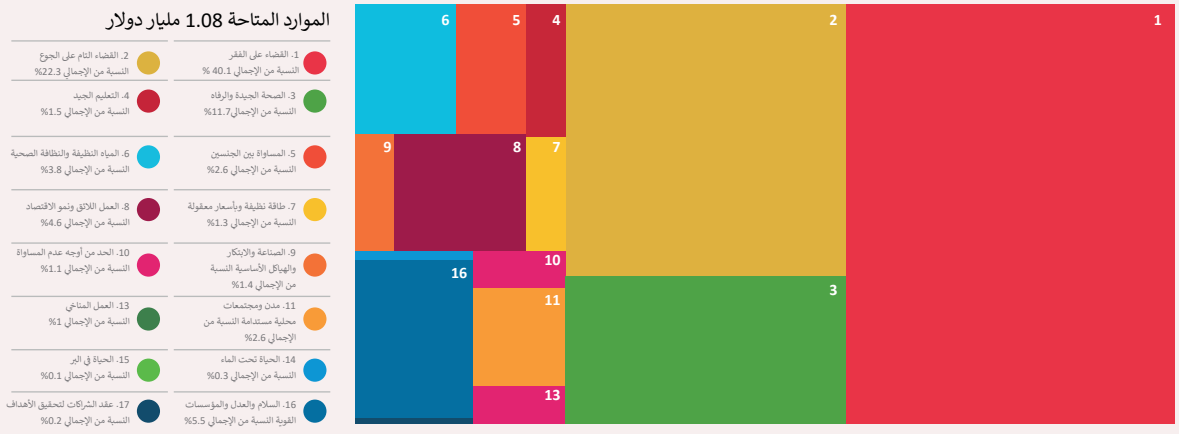

03 الفصل الثالث

الانطلاق نحو المستقبل

3.1 تشكيل المستقبل: السياق والأولويات الناشئة

لا تزال بيئة العمل معقدة في اليمن. وبينما تسعى الأمم المتحدة جاهدةً لتعزيز القدرة على الصمود، فإنها تدرك تماماً استمرار حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، واستمرار خطر الصراع، والتحديات الاقتصادية، وتزايد آثار تغير المناخ. تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على الأمن الغذائي، وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، والرفاهية العامة للشعب اليمني. في ضوء هذه التطورات، حددت الأمم المتحدة الأولويات الرئيسية التالية لعام 2025:

تعزيز الأمن الغذائي وسبل العيش

تكثيف الجهود لبناء أنظمة غذائية قادرة على التكيف مع تغير المناخ، وتوسيع فرص كسب العيش من خلال البرامج القائمة على المناطق. تشمل التدخلات الرئيسية في هذا المجال تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتشجيع مبادرات التكيف مع تغير المناخ، ولا سيما دعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية

تعزيز المؤسسات الوطنية وأطر السياسات من أجل تعزيز استدامة الحماية الاجتماعية وشموليتها. ينصبّ التركيز الرئيسي على تفعيل الإطار الاستراتيجي الوطني للحماية الاجتماعية لتحسين التنسيق بين الجهات الحكومية والجهات الفاعلة الإنسانية وشركاء التنمية. وسيوفر توسيع برامج المساعدة الاجتماعية، بما في ذلك تدخلات "كاش بلس"، دعماً موجّهاً للأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية المتأثرة بالنزاعات. إضافةً إلى ذلك، سيعمل التحول من برامج "النقد مقابل العمل" إلى نماذج خدمية أكثر استدامة على تعزيز تطوير المهارات والالتزام بمعايير العمل الدولية.

تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية

ضمان تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الصحية والتغذوية والتعليمية وخدمات المياه والصرف الصحي عالية الجودة. ستركز الجهود على توسيع نطاق حلول الصحة الرقمية، وتعزيز الرعاية الصحية الأولية، وتفعيل نظام معلومات إدارة التعليم. كما سيتم توسيع نطاق حلول الطاقة المتجددة لتعزيز البنية التحتية لإمدادات المياه. وسيتم توجيه التمويل نحو الأولويات المحلية لتحسين تقديم الخدمات الأساسية وظروف المعيشة.

تحقيق أولويات اليمن لعام 2025

01 الأمن الغذائي
بناء أنظمة غذائية مستدامة وقادرة على التكيف مع المناخ

02 الحماية الاجتماعية
تعزيز الشمول والاستدامة في النظم الاجتماعية

03 الخدمات الأساسية
بناء أنظمة غذائية مستدامة وقادرة على التكيف مع المناخ

04 الحوكمة والسلام
تعزيز الحوكمة الشاملة وجهود بناء السلام

04 حماية الفئات السكانية
تمكين النساء والفتيات وحماية الأطفال

تعزيز الحكم الشامل وبناء السلام

مواصلة تعزيز الحكم الشامل وبناء السلام، وضمان المشاركة الفعالة للمرأة والشباب اليمني في جهود السلام وتسهيل تبادل المعرفة للسلطات المحلية مع التركيز القوي على تمثيل المرأة.

حماية الفئات السكانية الضعيفة

لا تزال حماية حقوق النساء والفتيات والأطفال أمراً محورياً في جدول أعمال الأمم المتحدة. تشمل الإجراءات الرئيسية في هذا الصدد استكمال وتنفيذ خطة العمل الوطنية لحماية الطفل (2025-2030)، وتعزيز الكوادر الوطنية في مجال الخدمات الاجتماعية، ودمج حماية الطفل في أنظمة الحماية الاجتماعية الأوسع نطاقاً. إضافةً إلى ذلك، يعدّ تأمين الدعم الطارئ من الجهات المانحة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات أمراً بالغ الأهمية لتعزيز القدرة على الصمود والتنمية طويلة الأجل.

تعزيز المساعدات النقدية متعددة الأغراض

(المساعدات النقدية متعددة الأغراض): ضمان استمرار فعالية وكفاءة برامج المساعدات النقدية متعددة الأغراض واستجابتها للاحتياجات الملحة للمجتمعات المتضررة من الأزمات، لتكون بمثابة جسر يربط بين الإغاثة الطارئة والاستقرار الاقتصادي طويل الأمد. ويشمل ذلك توسيع مسارات الإحالة وإضفاء الطابع الرسمي عليها عبر المجموعات القطاعية في إدارة وتنسيق المخيمات، والصحة، والتعليم، والحماية، مع الدعوة إلى إطار عمل مشترك لتقييم حالة الضعف وذلك لتعزيز المساءلة وفعالية البرامج.

توسيع سبل العيش المستدامة والمشاركة المجتمعية

توسيع نطاق مبادرات النقد مقابل العمل لتعزيز التنمية المجتمعية والتماسك الاجتماعي وزيادة مشاركة النساء والفتيات. ستزود هذه البرامج المشاركين بمهارات قابلة للانتقال، بينما سيعمل التدريب في مجالات سبل العيش وتطوير الأعمال على سد فجوات المهارات وتيسير فرص العمل المستدامة. ستبقى المشاركة المجتمعية محورية، مع جلسات تقييم واستشارات منتظمة، إلى جانب تعزيز الشراكات مع السلطات المحلية والجهات المعنية.

تعزيز حوكمة الهجرة وإدارة الحدود

تعزيز جهود حوكمة الهجرة من خلال توسيع نظام التأشيرة الإلكترونية في اليمن ليشمل نقاط مراقبة حدودية إضافية، رهناً بمشاورات المانحين. وستتيح فترة تمديد لمدة تسعة أشهر شراء المعدات اللازمة، وبناء المرافق، وتوفير التدريب الفني المُركز.

دمج الاستدامة البيئية والبرمجة التكيفية

دمج الحلول المستدامة بيئياً في المشاريع، بما في ذلك التحول نحو المياه السطحية والموارد المائية الطبيعية في مبادرات المياه، وتنفيذ التخطيط الاستباقي للحد من مخاطر الفيضانات وندرة المياه. الاستفادة من التقنيات المبتكرة والمنصات الرقمية لتعزيز الشفافية والرصد والتقييم، مما يتيح إجراء تعديلات آنية بناءً على ملاحظات أصحاب المصلحة والرؤى المستندة إلى البيانات.

3.2 الإدارة الاستراتيجية للمخاطر والتخفيف الاستباقي لها

يدرك فريق الأمم المتحدة القطري المخاطر الكبيرة التي قد تعيق التقدم في عام 2025، بما في ذلك:

تدهور الأمن الغذائي

بسبب القيود الاقتصادية، ونقص التمويل، والصدمات المناخية.

فجوات التمويل

الحد من نطاق وفعالية التدخلات المخطط لها في جميع القطاعات.

المخاوف الأمنية وقيود الوصول

عرقلة الأنشطة الإنسانية والتنموية في بعض المناطق.

تحليل المخاطر التي تعيق تقدم فريق الأمم المتحدة القطري في عام 2025

تدهور الأمن الغذائي الصدمات المناخية القيود الاقتصادية	**المخاوف الأمنية** العوائق الإنسانية قيود الوصول
فجوات التمويل محدودية النطاق عدم الفعالية	**المشاركة المحدودة في عمليات السلام** استبعاد أصحاب المصلحة الرئيسيين انعدام الشمولية

المشاركة المحدودة في عمليات السلام

استبعاد أصحاب المصلحة الرئيسيين، وخاصة النساء والشباب، من جهود بناء السلام.

ولتخفيف هذه المخاطر، سيعتمد فريق الأمم المتحدة القطري نهجاً استباقياً لإدارة المخاطر، مع التركيز على:

تعزيز آليات الإنذار المبكر والاستجابة

للتنبؤ بالأزمات الناشئة والاستجابة لها بشكل فعال.

تعزيز التنسيق

العمل بشكل وثيق مع المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة الإنسانية وشركاء التنمية.

دمج الحد من مخاطر الكوارث

دمج القدرة على التكيف مع تغير المناخ في جميع التدخلات ذات الصلة.

المناصرة من أجل الحصول على لتمويل المرن والمتعدد السنوات

من الجهات المانحة لضمان الدعم المتوقع والمستدام.

ضمان المشاركة الشاملة

تسهيل المشاركة الفعالة للمرأة والشباب والفئات المهمشة في عمليات صنع القرار.

3.3 التكيف من أجل تحقيق الأثر: التحولات والاتجاهات الاستراتيجية للأمم المتحدة

ستتخذ الأمم المتحدة الإجراءات التالية لمعالجة الأولويات والتحديات الناشئة بشكل فعال:

تعزيز البرمجة المشتركة

تعزيز التعاون والتآزر بين وكالات الأمم المتحدة من خلال البرامج المشتركة والتدخلات المنسقة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

زيادة التركيز على البرمجة القائمة على المناطق

تصميم التدخلات لتتلاءم مع السياقات والاحتياجات المحلية المحددة، وضمان مشاركة مجتمعية أكبر.

تعزيز استخدام البيانات والتكنولوجيا

الاستفادة من تحليلات البيانات والحلول الرقمية لتحسين تصميم البرامج وتنفيذها ومراقبتها.

بناء القدرات للنظراء الوطنيين

توفير التدريب الموجه والمساعدة الفنية لتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية والشركاء المحليين.

تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني

الاعتراف بالدور الحاسم الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات والمناصرة وبناء السلام.

3.4 الأداء بشكل مختلف - معالجة التحديات البارزة

تلتزم الأمم المتحدة بالتعلم من التجارب السابقة وتبني مناهج مبتكرة للتغلب على التحديات القائمة. ويشمل ذلك:

التحول من المساعدات الإنسانية إلى التنمية

التركيز على بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل ومعالجة الأسباب الجذرية للضعف.

دمج اعتبارات تغير المناخ

ضمان أن تكون جميع التدخلات ذكية مناخياً وتساهم في التكيف مع المناخ.

تمكين المجتمعات المحلية

إشراك المجتمعات المحلية في تصميم البرامج وتنفيذها، وضمان ملكيتها واستدامتها.

تعزيز المساءلة والشفافية

تعزيز آليات المراقبة والتقييم لضمان استخدام الموارد بشكل فعال وتحقيق النتائج.

3.5 قيادة التغيير: استراتيجية تعبئة الموارد لتحقيق التأثير المستدام

يعدّ تأمين التمويل المستدام والقابل للتنبؤ أمراً بالغ الأهمية لدفع عجلة التنمية في اليمن وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، تعدّ معالجة القيود المالية وتنويع استراتيجيات تعبئة الموارد أمراً بالغ الأهمية لتحقيق نتائج طويلة الأجل ومؤثرة. ولتحقيق هذه الغاية، ستعتمد الأمم المتحدة في اليمن نهجاً استراتيجياً متعدد الجوانب يركّز على:

- تأمين الدعم المالي المستدام
- مواءمة التمويل مع الأولويات الوطنية
- استكشاف حلول التمويل المبتكرة

3.5.1 التعامل مع التحديات المالية: استراتيجيات التغلب على القيود

إدراكاً منها للحاجة إلى تمويل مستدام ومنتظم لمعالجة الواقع التنموي المعقد في اليمن، ستعمل الأمم المتحدة في اليمن على تعزيز وتنسيق جهودها لتعبئة الموارد في عام 2025. تهدف هذه الاستراتيجية إلى إطلاق العنان لفرص مالية جديدة وضمان التنفيذ الفعال لإطار عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة.

1. تأمين الدعم المنتظم والمستدام

لضمان الحصول على موارد مالية مستقرة وطويلة الأجل، ستقوم الأمم المتحدة بما يلي:

- الدعوة إلى التزامات تمويلية متعددة السنوات من الجهات المانحة لتمكين التدفقات المنتظمة للموارد والتخطيط الفعال.
- تعزيز مشاركة الجهات المانحة من خلال عرض أدلة مقنعة على حصول التأثير وفوائد الاستثمار المستدام في البرامج التنموية في اليمن.
- استكشاف إنشاء آليات التمويل المشترك وصناديق الائتمان لتعزيز المرونة وتنسيق عملية تخصيص الموارد.

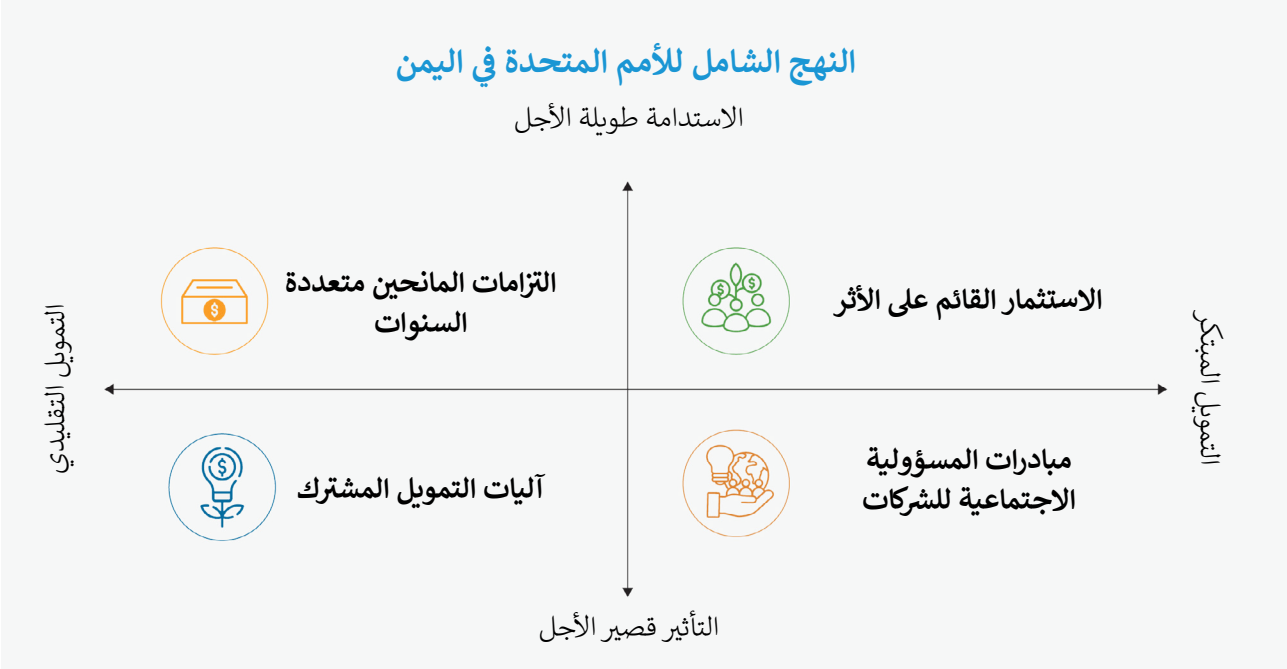

2. تعزيز التوافق مع الأولويات الوطنية

ستعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومة اليمنية لضمان توافق التمويل مع أولويات التنمية الوطنية وجهود بناء القدرة على الصمود الموضحة في المراجعة الوطنية الطوعية. وسيشمل ذلك:

- تحديد مجالات الاستثمار الرئيسية بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.
- تعزيز الملكية الوطنية لبرامج التنمية وتعزيز بناء القدرات من أجل تحقيق نتائج مستدامة.
- المشاركة الفعالة في عمليات التخطيط الوطني لضمان استمرار تدخلات الأمم المتحدة في الاستجابة للاحتياجات الناشئة في اليمن.

3. تنويع مصادر التمويل واستكشاف التمويل المبتكر

لتقليل الاعتماد على مصادر التمويل التقليدية، ستسعى الأمم المتحدة بنشاط إلى إيجاد **آليات تمويل بديلة،** بما في ذلك:

- الشراكات مع القطاع الخاص لتحديد فرص التعاون الجديدة.
- مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية.
- الاستثمار القائم على الأثر والتمويل المختلط لجذب الاستثمارات المستدامة وطويلة الأجل.
- الشراكات الخيرية، وخاصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، لدعم البرمجة التحويلية القائمة على النوع الاجتماعي ودفع مبادرات المساواة بين الجنسين.

4. تعزيز التواصل وإظهار التأثير

يعد التواصل الفعال أمر بالغ الأهمية لتعبئة الموارد والحفاظ على ثقة الجهات المانحة.
وستقوم الأمم المتحدة بما يلي:

- تعزيز أنظمة الرصد والتقييم لتوليد أدلة عالية الجودة حول تأثير البرامج.
- تطوير مواد تواصل مقنعة تعرض قصص النجاح والفوائد الملموسة لتدخلات الأمم المتحدة.
- الاستفادة من وسائل الإعلام والمنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي لتوسيع نطاق التواصل وتسليط الضوء على التحديات وتعزيز الوعي بجهود الأمم المتحدة في اليمن.

الالتزام بالشفافية وتحقيق النتائج

من خلال تنفيذ هذا النهج الاستراتيجي لتعبئة الموارد، تهدف الأمم المتحدة إلى التغلب على القيود المالية، واستكشاف فرص تمويل جديدة، ودفع جهود التنمية المؤثرة. وسيرتكز هذا الالتزام على الشفافية والمساءلة والتركيز على النتائج، مما يضمن أن تساهم كل الاستثمارات في تحقيق يمن ينعم بالسلام والازدهار والقدرة على الصمود

الأمم المتحدة في اليمن

تقرير فريق الأمم المتحدة القُطري لعام 2024

UN Yemen (@UNinYE) / X

Facebook.com/UNinYE

yemen.un.org

UN Yemen - YouTube